RASANAH
المعهد الدولي للدراسات الإيرانية
International Institute for Iranian Studies

التقرير الشهري

تقرير الحالة الإيرانية

أبريل 2023

نافذتك على إيران من الداخل والخارج

ISSN 1658-8320

التقرير الشهري

تقرير الحالة الإيرانية

أبريل 2023

رقم ردمد: 8320 - 1658

WWW.RASANAH-IIIS.ORG
Rasanah_iiis
info@rasanahiiis.com
+966112166696

حقوق النشر محفوظة، ولا يجوز الاقتباس من موادّ التقرير دون إشارة إلى المصدر،
كما لا يجوز إعادة نشر المادة دون موافقة إدارة المعهد.

المحتويات

الملخص التنفيذي 4

الشأن الداخلي 6

الملف السياسي 8

الملف الاقتصادي 10

الملف العسكري 14

الملف الأيديولوجي 16

الشأن الخارجي 18

إيران ودول الخليج 20

إيران والعراق 22

إيران وسوريا 24

إيران واليمن 26

إيران والولايات المتحدة 28

إيران وأوروبا 30

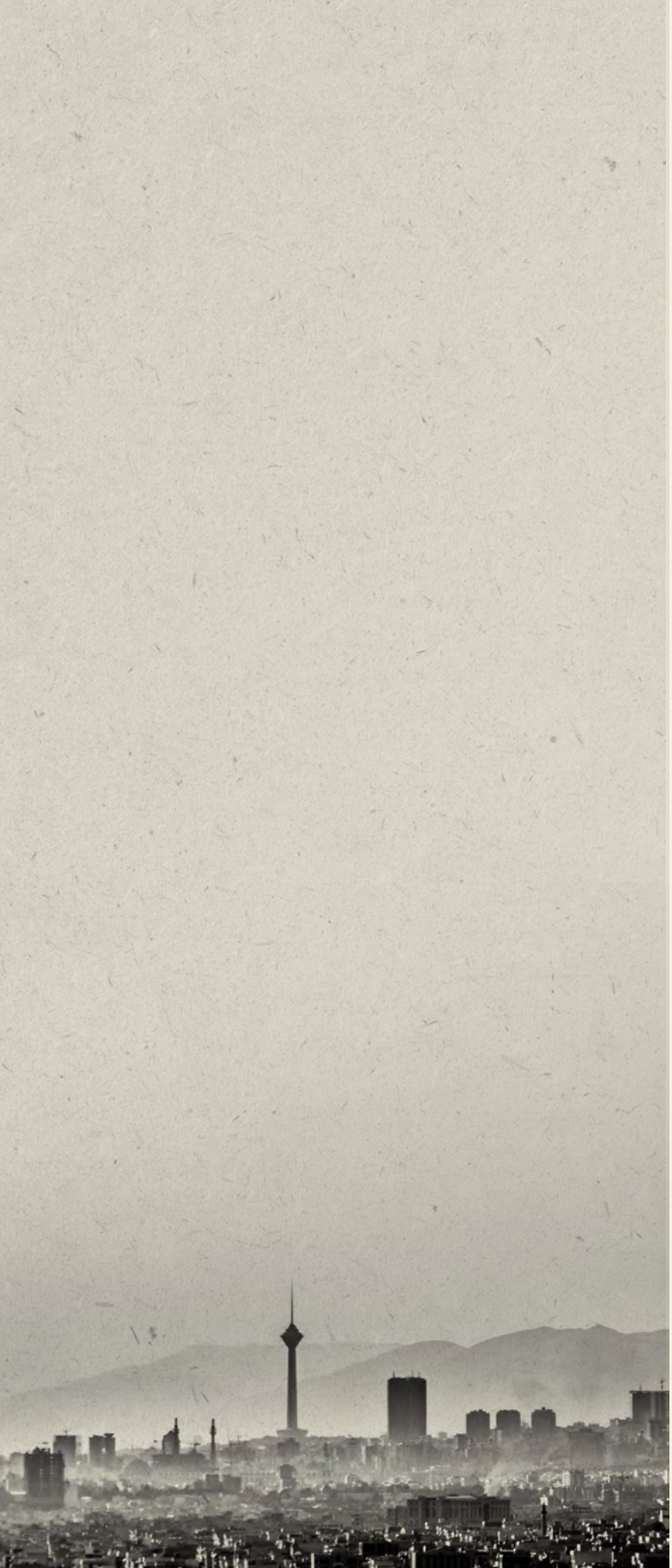

الملخص التنفيذي

شهد شهر أبريل 2023 تطورات متسارعة ومتعددة على مختلف المستويات السياسية والاقتصادية والعسكرية والأيديولوجية، أما التفاعلات الإيرانية الخارجية مع المحيطين العربي والدولي فقد كانت حافلة بالأحداث المتشابكة التي يُتوقع أن يكون لها انعكاسات على مجمل الملفات الداخلية والخارجية في إيران خلال الفترة القادمة.

داخليًا وعلى المستوى السياسي، أدى الاستياء المتزايد من الحكومة الإيرانية بسبب استمرار تَردِّي الأوضاع الاقتصادية، والإخفاق في السيطرة على الارتفاع الشديد في أسعار السيارات، وسوء الإدارة، إلى جانب لجوء نواب البرلمان إلى استجواب رضا فاطمي أمين وزير الصناعة والتجارة والمناجم. التناغم الكبير بين البرلمان والحكومة شجّع إبراهيم رئيسي على حضور جلسة البرلمان للدفاع عن الوزير، لكن النواب الناقمين على أداء الوزير خلال الفترة الماضية خيّبوا آمال الرئيس وصوّتوا لصالح حجب الثقة عن رضا فاطمي، ليصبح بذلك أول وزير بالحكومة التي يسيطر عليها المتشددون، يقيله البرلمان من منصبه منذ انتخاب رئيسي في 2021.

اقتصاديًا، مرت العلاقات التجارية بين السعودية وإيران بتحولات كثيرة نتيجة لتوتر العلاقات السياسية بينهما منذ ثورة 1979، كما تأثرت فرص التجارة والاستثمار بسلاسل العقوبات الدولية التي فُرضت على إيران ولا تزال تتعرض لها، علاوة على تشابه هياكل التصدير والاستيراد لدى كلا البلدين، الذي أضعف حجم التبادل التجاري بينهما، ومع هذا اتصفت الصادرات السعودية إلى إيران بالتنوع ما بين منتجات أساسية ومصنعة واستهلاكية وتكنولوجية، ولعل عودة العلاقات بينهما تتيح فرصًا تجارية أو استثمارية تتوق إليها إيران، تحديدًا بعد نحو 5 سنوات من العزلة الدولية.

عسكريًا، تستمرّ التوترات الأمنية على الحدود الإيرانية، بل حتى في عمق إيران، سواء كانت إيران في حالة دفاع أو هجوم. في مياه الخليج العربي خطت إيران خلال شهر أبريل خطوات هجومية، تمثلت في احتجاز ناقلات نفط ردًا على قرار محكمة أمريكية الاستلاء على شحنة نفط إيرانية، وحول علاقاتها المتوترة مع جارتها الشمالية، وقفت أذربيجان خلية تجسس إيرانية وطالبت بمغادرة دبلوماسيين إيرانيين على علاقة بالقضية، أما الموقف الدفاعي فتَمثَّل في إحباط هجوم بطائرة مسيرة على قاعدة عسكرية في محافظة أصفهان.

على المستوى الأيديولوجي، نوقش الوضع الأيديولوجي الشيعي المضطرب في العراق، الذي اقتضى تَدخُّل مقتدى الصدر للتصدي للتيارات المغالية التي تعمل على تحريف أسس ومعالم التيار الصدري، بإعلان البراءة منهم، وتحويل كثير منهم لمحاكمات قضائية، وتعطيل عمل التيار، ثمّ أخذ العهد والمواثيق على الأتباع والمقلدين بالبراءة من أصحاب القضية، لأنه استشعر أنهم يمثلون خطراً على المستقبل السياسي للتيار الصدري، وكذلك على شرعيته الدينية داخل الحوزة، علاوة على أن ذلك التوجه المغالي مخالف في الأصل لقراءة الصدر الدينية التقليدية، ومخالف لنهج والده أيضًا.

العلاقات الخارجية الإيرانية مع المحيطين العربي والدولي، كانت حافلة بالأحداث المهمة خلال شهر أبريل 2023. عربيًا وعلى مستوى التفاعلات **الخليجية – الإيرانية**، باتت العلاقات بين الطرفين تتحرك وفق مخرجات الاتفاق بين السعودية وإيران، ورغم مضيّ فترة قصيرة جدًا من هذا الاتفاق، فإن الطرفين خطَوَا خطوات عديدة في سبيل تجسيده، ووفق الخطاب الرسمي للدولتين، فإن بينهما إرادة حقيقية للتعاون، غير أنه وفقًا للخطاب الإعلامي تُلاحَظ هيمنة المقاربة الصراعية على طريقة تعاطي القنوات الإخبارية الإيرانية مع التطورات الجديدة وربطها بالحاجة السعودية، والتشكيك في خطوات المملكة لتعزيز علاقاتها مع إيران.

وعلى الصعيد العراقي توالت المؤشرات على التركيز الإيراني على الأبعاد البراغماتية في العراق خلال المرحلة المقبلة لتخفيف وطأة أزماتها الداخلية وتحدياتها الخارجية، مثل التعجيل بتنفيذ مشروع الربط السككي مع العراق بربط مدينتَي شلمجة والبصرة، وحثّ العراق على رفع معدل التبادل التجاري بين البلدين، فضلاً عن مساعي تخفيف الخيار العسكري في الشمال العراقي من خلال توقيعها اتفاقية أمنية بهدف حماية الحدود المشتركة بين البلدين وتعزيز التعاون في عديد من المجالات الأمنية.

اكتنف **الحالة السورية** لشهر أبريل مشهدان مغايران، تَمثَّل الأول في التقارب في العلاقات السعودية-السورية على خلفية زيارة وزير الخارجية السوري للرياض، والاتفاق على استئناف العمل القنصلي، بعد قطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين لأكثر من عشر سنوات، **ما** سيسهم في انفراجة وتهدئة في العلاقات الثنائية بين الدولتين. ويقف خلف مشهد هذا التقارب عديد من العوامل الدافعة بالرياض نحو استرجاع جزء من علاقتها مع حكومة دمشق، كما يقف بالمثل أمام استكمال خطوات استعادة العلاقات عديد من التحديات والمصاعب المماثلة. في المقابل شهد الوضع السوري حالة مغايرة للمشهد الأول، تَمثَّلَت في تصعيد متبادل بين إيران وإسرائيل، سعى عبره كل طرف لاستباق التحولات الداخلية والإقليمية في الملف السوري، لتحصيل عدد من نقاط القوة لصالحه، والخصم من نقاط قوة الآخَر.

في اليمن جاءت زيارة الوفد السعودي للعاصمة صنعاء امتدادًا للمساعي والجهود والمبادرات التي تبذلها المملكة العربية السعودية لحلّ الأزمة اليمنية، وتوظيفًا للظروف الاستثنائية والتحولات الإقليمية المتمثلة في التقارب السعودي-الإيراني، إذ سعى الوفد السعودي لتثبيت الهدنة بين مجلس القيادة الرئاسي وجماعة الحوثي، وإيجاد أرضية مشتركة للحوار والتباحث في عدة ملفات لا سيما الإنسانية، وإطلاق سراح الأسرى وفتح آفاق جديدة للحلّ السياسي الشامل والمستدام في اليمن بما يحقِّق تطلعات الشعب اليمني.

على الصعيد الدولي، أتاح الاتفاق مع السعودية لإيران هامش مناورة أكبر في علاقاتها مع **الولايات المتحدة**، سواء في العلاقات الثنائية أو التنافس والنفوذ في الإقليم، وبينما تُبدي الإدارة الأمريكية بعض التعاون في ما يخصّ الملفّ النووي الإيراني بالاستعداد لرفع جزء من العقوبات مقابل تجميد إيران برنامجها النووي، يستمرّ التوتر في ما يتعلق بقضايا حقوق الإنسان مع فرض عقوبات أمريكية جيدة في هذا الإطار، وأيضًا العمل على الحدّ من برنامج الطائرات المسيَّرة الإيرانية ونفوذ إيران في سوريا.

أما **العلاقات الإيرانية-الأوروبية** فتتأرجح بين التقارب والتباعد، وذلك وفق التطورات المرتبطة بقضيتين أساسيتين: الملف النووي وحقوق الإنسان والديمقراطية في إيران. أدّى الجمود في ملفّ المفاوضات حول البرنامج النووي الإيراني وخطوات إيران التصعيدية في مجال التخصيب، وفق ما صدر عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية، إلى تَوتُّر جديد في الملفّ كانت أبرز ملامحه في بيان «مجموعة مديري مجموعة الدول السبع المعنية بعدم الانتشار». في الاتجاه نفسه فرضت الدول الأوربية عقوبات جديدة على شركات وأشخاص مرتبطين بالحرس الثوري نتيجة تَورُّطهم في قمع المتظاهرين، وبرزت خلال هذا الشهر قضية الدبلوماسي الإيراني أسد الله أسدي المسجون في بلجيكا، وعامل الإغاثة البلجيكي أوليفييه فانديكاستيل المسجون في إيران، اللذين تتباين قراءات بلديهما للاتفاقية التي ترمي إلى تبادل الإفراج عنهما.

الشأن الداخلي

في الشـأن الداخلي ناقش تقرير الحالة الإيرانية لشـهر أبريل ٢٠٢٣ أربعـة ملفات أساسـية، فـي الملف السياسـي تناول قضية سـحب الثقة من وزير الصناعة والتجارة، وفشل الرئيس إبراهيم رئيسي في جميع تبريراته ودفاعه عن الوزير، كما تناول الاتهامـات المتبادلـة بين النواب المؤيديـن والرافضين لقرار إقالـة وزير الصناعـة والتجارة، إضافة إلى ذلك نوقشـت تهم الفسـاد الموجهة إلى وزارة الصناعـة واعترافات الوزير بوجود مافيا في صناعة وتجارة السـيارات. فـي الملف الاقتصادي، تحـدث التقرير عن تاريـخ العلاقات التجاريـة والاقتصادية بين السعودية وإيران وهيكل التجارة ومنتجات التبادل بين البلدين. في الملف العسـكري تَطـرَّق إلى ثلاثة مواضيـع هي احتجاز إيـران ناقلتَي نفط في مضيق هرمـز وخليج عمان، فضلًا عن تَجدُّد التوتر بيـن إيران وأذربيجان، وكذلك تَعرُّض موقع إيراني لهجـوم بطائرات مسـيرة. الملـفّ الأيديولوجـي ناقش قرار مقتـدى الصدر في العراق تجميد نشـاط التيـار الصدري لمدة عام كامل ودلالات ومآلات هذا القرار، كما تَطرَّق إلى ما يُعرف بتيار أصحاب القضية كمجموعة مغالية داخل التيار الصدري.

الملف السياسي

في تحدٍّ جديد لحكومة إبراهيم رئيسي، حجب البرلمان الإيراني الثقة عن وزير الصناعة والتجارة والمناجم رضا فاطمي أمين، في أعقاب انتقادات لطريقة تعامله مع الأزمة الاقتصادية والتضخم المرتفع في إيران وسوء الإدارة، فضلًا عن اتهامات بقضايا فساد في وزارته، ومافيا السيارات والإخفاق في السيطرة على أسعارها، ليصبح بذلك أول عضو بالحكومة، التي يسيطر عليها «المتشددون»، يقال من منصبه منذ انتخاب رئيسي في 2021م.

البرلمان يخيب آمال إبراهيم رئيسي

في 22 أبريل حثّ المرشد علي خامنئي السلطات الثلاث في إيران إلى الوحدة والتعاون، وفسّر المراقبون ذلك بأنها دعوة صريحة للبرلمان بالتوقف عن إقالة الوزراء. وفي جلسة الاستجواب الأولى، التي عُقِدت في نوفمبر الماضي، رفض 182 نائبًا عزل رضا فاطمي أمين، فيما أيَّد العزل 45 نائبًا فقط، كما أن البرلمان الذي يسيطر عليه «المحافظون» أظهر تناغمًا كبيرًا مع رئيسي منذ فوز الأخير بالانتخابات الرئاسية في 2021م. هذه الأسباب مجتمعة قادت رئيسي للذهاب إلى البرلمان –على الرغم أن حضوره ليس أمرًا معهودًا ولا إلزاميًّا– للدفاع عن وزيره، الذي تصفه الأوساط الإيرانية بالوزير المقرب للرئيس، لكن البرلمان الإيراني خيَّب آمال رئيسي وقدَّم إليه ضربةً قوية بموافقة 162 نائبًا على إقالته من منصبه.

هذه الإقالة غير المتوقعة فتحت على الحكومة جملة من الانتقادات والاتهامات بأنها تُقيل وزراءها أو تقبل استقالتهم إذا شعرت أن استمرار الوزير سوف يدخلها في أزمة مع البرلمان والشعب، أو إذا رأت أن هناك إجماعًا من البرلمان على إقالته. ومن الأمثلة على ذلك إقالة الحكومة لوزيرَي التربية والتعليم والجهاد الزراعي، أو قبول استقالة وزير الطرق والتنمية العمرانية الراحل رستم قاسمي. لكن إذا شعرت الحكومة أن بإمكانها إقناع نواب البرلمان أو التأثير في قراراتهم المتعلقة بالوزير المعنيّ فإنها تحرص على حضور جلسة الاستجواب للدفاع عنه بكل ما أوتيت من قوة، وهذا ما فعله رئيسي ونائبه الأول محمد مخبر ونائبه

لشؤون البرلمان محمد حسيني، فضلًا عن 4 وزراء، هم: وزير الطرق والتنمية العمرانيــة، ووزير التعاون والعمل والرعايــة الاجتماعية، ووزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، ووزير الثقافة والشؤون الإسلامية، حضروا جميعًا في جلسة استجواب وزير الصناعة، للدفاع عنه ومنع إقالته.

اتهامــات متبادلة بيــن معارضي ومؤيدي الإقالة

خلال مداولات نواب البرلمان حول الاتهامات الموجهة إلى الوزير، أُثير كثير من القضايا المثيرة للاهتمام بين مؤيدي ومعارضي الإقالة، التي أدت بشــكل أساسي إلى تبادل الاتهامات بين النواب. على ســبيل المثال، جرى اتهام مؤيدي استجواب الوزير بأنهم أرادوا توظيف بعض الأشــخاص في قطاع الصناعة وواجهوا معارضة الوزيــر فاطمــي أمين، لــذا أثــاروا موضوع اســتجوابه والمطالبة بإقالته، ليأتي الرد بأن «الوزير المقال لجأ إلى إهداء 70 ســيارة دفع رباعــي في نوفمبر الماضي لنواب البرلمان لتجنب الإقالة». وفي معرض دفاعه عن نفسه أمام نواب البرلمان، رجــع الوزير المعزول جزءًا كبيرًا من المشكلات إلى ما سماه بـ«حرب العملة»، والعقوبات المفروضة على بلاده، كما أشــار معارضو عزل الوزير فاطمي أمين إلى أن «المشــكلة تكمن في مكان آخر»، وأنه يجب إصلاح «سياسات الاقتصاد الكلي»، لا عزل وزير[1].

تُهَــم بالفســاد واعترافــات الوزيــر بوجود مافيا في صناعة وتجارة السيارات

وفي ما يتعلق بظاهرة المافيا التي تتحكم بالسيارات وأسعارها في الســوق الإيرانية، أقرَّ فاطمي أمين بوجود هذه المافيــا، وقال إنها تنفق المال لإبعــاده عن الوزارة، وإنهــا لعبت دورًا في اســتجوابه[2]. ولم يتحدث الوزير المقال عن هذه المافيا، لكنّ خبراء إيرانيين في مجال صناعة السيارات كانوا قد أكدوا أن «المسؤولين عن صناعة السيارات هم أقارب لوزراء ولنواب ولمسؤولين كبار وحكام ســابقين للمحافظات الإيرانية ومسؤولين سابقين في الأجهزة الأمنية»[3].

وعلى مدى الســنوات الأخيرة تعرضت شركات الســيارات المصنعة محليًّا لانتقادات شديدة، بسبب ضعف أدائها، وعــدم مراعاتهــا لمعايير الســلامة، ما أدى إلى ارتفاع اســتهلاك الوقود، بالإضافة إلى ارتفاع معدلات حوادث تلك الســيارات والوَفَيَات الناجمة عنها. وكان المرشد علي خامنئي قد عبّر في أكثر من مناســبة عن اســتيائه من حالة صناعة السيارات في إيران، وأعطــى المواطنين الحق حينمــا يعترضون على ضعف الجودة[4]. أما رئيس شرطة طهران فقد انتقد هو الآخر تدني جودة السيارات، داعيًا إلى استيراد سيارات أجنبية يكــون استهلاكها للبنزين أقل من السيارات الإيرانية التي تستهلك 15 لترًا لكل 100 كيلومتر[5].

لم يتمكن رئيسي هذه المرة من التأثير في قرارات نواب البرلمــان علــى الرغم مــن التناغم الكبير بين الســلطتين التنفيذية والتشريعية، كما أنه لم يُبدِ أي مواقف علنية ضد النواب الذين صوتــوا لصالح عزل وزير الصناعة والتجارة والمعادن، لكنه ســارع بتعيين ذات الشخص، الذي انتقده النواب وعزلوه من منصبه، مستشــارًا له، لمتابعة ورصد التقدم المحرز في الخطط الكبرى للبلاد ومحركات الإنتــاج، ورصد معدل النجاح والعقبات التي تواجهها الأجهزة التنفيذية.

هــذه الخطــوة تحمل فــي طياتهــا انتقــادًا واضحًا للبرلمان، الذي أدخله في حرج، ورفض كل التبريرات التي ساقها للنواب لضمان استمرار الوزير في أداء مهامه خلال الفترة المقبلة. لكن النواب، الذين ســحبوا الثقة مــن فاطمي أمين وانتقــدوا أداءه قد يــرون أن في إعادة تعيينه فــي منصب آخر تحديًــا لإرادتهم وإصــرارًا من الرئيس على تكرار الإخفاقات.

الملف الاقتصادي

بعد سبع سنوات من القطيعة منذ عام 2016م، اتفقت كل من المملكة العربية السعودية وإيران على استعادة العلاقات تدريجيًّا. ويأتي الاتفاق في توقيت حسّاس للغاية بالنسبة إلى إيران، التي تعاني من تضخُّم مزمن، وحصار نفطيّ، وشُح في إيرادات الموازنة، وتذمُّر شعبيّ، وإضرابات عمّالية، احتجاجًا على غلاء المعيشة وتآكل قيمة العملة. وفي ظل الاتفاق السعودي-الإيراني سيتناول الملف باختصار العلاقات التجارية في ما بين السعودية وإيران، من حيث تاريخها وتطوراتها، وهيكل التجارة بينهما، وفرص التعاون المحتملة عقب عودة العلاقات بينهما مستقبلًا.

تاريخ العلاقات التجارية والاقتصادية بين البلدين

تأثرت العلاقات الاقتصادية والتجارية بين السعودية وإيران عمليًّا عقب ثورة 1979م، خصوصًا بعد اندلاع الحرب العراقية-الإيرانية في سبتمبر 1980م، وأدّت إلى انقطاع العلاقات رسميًّا بين السعودية وإيران في أبريل 1988م بعد حادثة الحرم في 1987م، واستمرت العلاقات الاقتصادية باهتة إلى عهد رفسنجاني (1989-1997م)، ثم تحسنت قليلًا بين البلدين تبعًا لتحسن العلاقات السياسية بينهما خلال رئاسة «الإصلاحي» محمد خاتمي (1997-2005م).

وجرى توقيع الاتفاقية الإيرانية-السعودية في عام 1998م خلال رئاسة خاتمي، وتكونت من التالي:

- التعاون في المجالات الاقتصادية، والتجارية، والاستثمارية، والعلمية، والتقنية، والثقافية، والرياضية، والشبابية.
- واحتوت الاتفاقية الاقتصادية على بنود عامة غير ملزمة، مثل:

1. تشجيع وتسهيل الاستثمارات المشتركة بين البلدين.
2. تبادل الوفود التجارية وتوقيع الاتفاقيات التجارية المناسبة.
3. تشكيل لجنة اقتصادية مشتركة على المستوى الوزاري.

زادت الاتفاقية حجم التجارة بين البلدين نسبيًّا، وإن لم تؤدِّ إلى تغيير جذريّ في قيم التبادل التجاري بينهما، فزاد حجم التجارة منذ عام 1998م من قرابة 85 مليون دولار إلى أن وصل إلى الذروة في عام 2006م، مسجلًا قرابة 650 مليون دولار في رئاسة محمود أحمدي نجاد، مع تفوق حجم الصادرات السعودية إلى إيران في كثير من السنوات، مقارنةً بصادرات إيران للسعودية، كما يتضح من شكل (1).

شكل (1): الصادرات بين السعودية وإيران خلال الفترة 1991-2017م (بالمليون دولار)

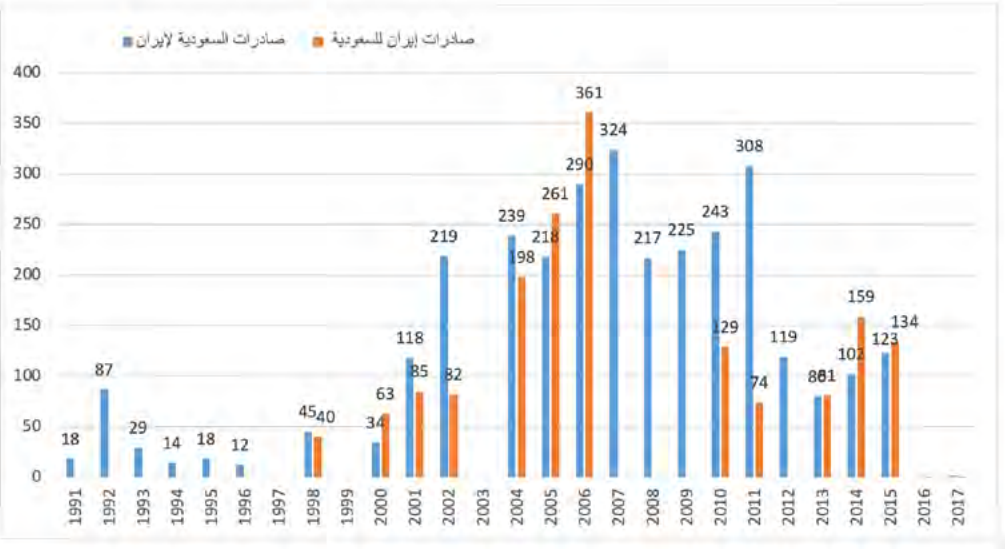

المصدر: UN Comtrade Database (2023)-إعداد: معهد رصانة

ومع هـذا فحجم التجارة بينهما متذبذب، كما أنه ضئيـل مقارنـةً بصادرات أيٍّ مـن البلدين مـع العالم الخارجي المقدرة بعشرات مليارات الدولارات سنويًّا، وذلك نتيجة لتشـابه هياكل الإنتـاج والتصدير لدى البلدين. وقد كان لتوتـر العلاقات السياسـة بينهما والعقوبات الدولية المتتالية على إيران دور مؤثر في هذا التذبذب، إلى أن توقفت التجارة بين البلدين تقريبًا في عام 2016م.

هيكل التجـارة ومنتجات التبـادل بين إيران والسعودية

من المعلوم أن تشابه هياكل الإنتاج والتصدير والاستيراد بيـن أي بلدين يقلـل فرص التبـادل التجـاري بينهما، فعلى مدار عقود شكلت صادرات النفط والمنتجات النفطية العنصر الأساسي المكون لهيكل الصادرات لدى كل من السعودية وإيران، في مقابل استيراد السلع الاستهلاكية والتكنولوجية والرأسـمالية من الخارج. هذا كقاعـدة عامة في تجارة البلدين جعل حجم التجارة بينهما متواضعًا، لكنه يضم منتجات متنوعة ساهمت في فتح قنوات للتجارة.

فعلى عكس المتـداول إعلاميًّا مـن أن صادرات المملكة العربية السـعودية إلى إيران تكاد تنحسر في مشـتقات النفط أو البتروكيماويات، خصوصًا لدى الإعـلام الإيراني[6]، تظهـر إحصاءات قاعدة البيانات التجاريـة التابعـة للأمم المتحـدة قائمة واسـعة من منتجات السـعودية التـي اسـتوردتها إيـران منها في السـنوات الماضية قبـل قطع العلاقات[7]، شـملت عشـرات المنتجـات، التـي ضمت سـلعًا أساسـية واستهلاكية وآلات متطورة ومنتجات غير بترولية، منها

جدول (1): نماذج صادرات المملكة العربية السعودية إلى إيران (بالدولار) (2014-2015م)

المنتج	القيمة بالدولار/ (العام)	المنتج	القيمة بالدولار / (العام)
بلاستيك	38,5 مليون (2015م)	دهون وزيوت نباتية	1,4 مليون (2015م)
ورق وكرتون	27 مليونًا (2015م)	ألياف صناعية	1,3 مليون (2015م)
معادن مختلفة	20 مليونًا (2015م)	مركبات	4 ملايين (2015م)
ألمنيوم	11 مليونًا (2015م)	آلات ومعدات (كهربائية وإليكترونية وبصرية وطبية)	2,5 مليون (2014م)
حديد أو صلب	5 ملايين (2015م)	سلع غير مصنفة (متنوعة)	742 ألفًا (2015م)
منسوجات-خيوط وخلافه	4 ملايين (2015م)	سجاد وأغطية	700 ألف (2014م)
أصباغ	4 ملايين (2015م)	أدوية	337 ألفًا (2015م)

المصدر: UN Comtrade Database-Trading Economics-إعداد: معهد رصانة

على سبيل المثال لا الحصر: صادرات الورق والكرتون (27 مليون دولار في 2015م)، بلاستيك (38 مليون دولار)، ألمنيوم ومعادن مختلفة ومنتجات حديدية (36 مليون دولار في 2015م)، مركبات (4 ملايين دولار في 2015م)، إضافة إلى قائمة طويلة بقيمة عشرات الملايين من الدولارات، تشمل المنسوجات والأصباغ والدهون والزيوت النباتية والألياف الصناعية والأدوية والأسمدة والمواد اللاصقة والآلات والمفاعلات والأجهزة البصرية والطبية والنحاس والمنتجات المعدنية والعطور (انظر جدول 1). هذا مع عدم احتساب صادرات الخدمات السعودية، التي من بينها الخدمات السياحية الدينية أو العلاجية والترفيهية، وما شابه.

أما صادرات إيران إلى السعودية فكانت النسبة الأكبر منها في إطار: واردات الحديد والفولاذ وبعض المعادن كالنحاس والزنك والكبريت، والفواكه المجففة، والمكسرات، والخضراوات، والسجاد، وبعض المنتجات المصنعة، والأدوية، والبهارات. على سبيل المثال، صدّرت إيران إلى المملكة بين عامَي 2015 و2016م حديدًا وفولاذًا بقيمة 144 مليون دولار، وزنكًا بـ7 ملايين دولار، وفواكه ومكسرات بـ1,6 مليون دولار، ومصنوعات متنوعة بقرابة 220 ألف دولار، وسجادًا وأنسجة بقيمة 43 ألف دولار فقط[8].

وأخيرًا، يكشف لنا حجم التنوع الكبير في المنتجات السعودية، التي كانت تصدّر لإيران، عن حجم الفرص التجارية، التي من الممكن تعظيمها بين البلدين -حتى وإن كان حجم التجارة ضئيلًا- وذلك على عكس السائد والمتداول إعلاميًّا من انحصارها في المنتجات البتروكيماوية فقط. ناهيك بالتطور الذي طال قطاعات التصنيع والتكنولوجيا السعودية في السنوات الأخيرة مع «رؤية 2030»، في مقابل تقادم رأس المال الإنتاجي الإيراني خلال نفس الفترة بسبب العقوبات، ما يعطينا صورة مختصرة عن حجم الفرص الممكنة لتعزيز التجارة بين البلدين، حال عادت العلاقات التجارية بينهما، ناهيك بالتعاون في المجالات الاقتصادية الأخرى، والفرص الاستثمارية الممكنة، حال رُفعت العقوبات عن إيران، والاستفادة بما تمتلكه السعودية من رؤوس أموال وخبرات في كثير من المجالات التي تحتاج إليها إيران، كالاستثمارات النفطية والتكنولوجية.

RASANAH
المعهد الدولي للدراسات الإيرانية
International Institute for Iranian Studies

إصدارات جديدة

إصداراتنا متاحة في

مكتبة جرير JARIR BOOKSTORE

جملون

نيل وفرات.كوم nwf.com

www.rasanah-iiis.org

الملف العسكري

تطورات متلاحقة شهدها الشأن العسكري في إيران خلال شهر أبريل 2023م، إذ أعلن الأسطول الخامس للبحرية الأمريكية أن إيران احتجزت ناقلتي نفط، الأولى بمضيق هرمز وترفع علم بنما، فيما الثانية في خليج عمان وكانت ترفع علم جزر مارشال. أما التوتر بين إيران وأذربيجان فقد دخل مرحلة جديدة بعدما ألقت السلطات الأمنية في باكو القبض على ستة إيرانيين بتهمة التجسس، وأمرت 6 دبلوماسيين بمغادرة أراضيها، وكذلك تحليل دلالات الإعلان الإيراني عن تعرض أحد المواقع لمحاولة هجوم بالطائرات المسيرة.

إيران تحتجز ناقلتي نفط في مضيق هرمز وخليج عمان

احتجزت إيران ناقلتي نفط في مياه الخليج، واحدة احتجزتها البحرية الإيرانية، والأخرى احتجزها الحرس الثوري، والأخيرة كانت في 03 مايو 2023م، عندما كانت ناقلة النفط «نيوفي»، المملوكة لشركة «Grand Financing Co»، التي تديرها شركة «Smart Tankers» ومقرها اليونان، في طريقها من دبي باتجاه ميناء الفجيرة الإماراتي، وهاجمتها العشرات من زوارق الحرس الثوري الإيراني، وأجبرتها على تغيير مسارها نحو سواحل مدينة بندر عباس الإيرانية.

وصرح الأسطول الخامس في البحرية الأمريكية بأن البحرية التابعة للحرس الثوري الإيراني اعتدت على هذه الناقلة النفطية، التي ترفع علم بنما، في أثناء عبورها مضيق هرمز[9].

وفي 27 أبريل، احتجزت البحرية الإيرانية ناقلة نفط ترفع علم جزر مارشال، اسمها «Advantage Sweet»، في خليج عمان، وكانت السفينة في طريقها من الكويت إلى مدينة هيوستن عاصمة ولاية تكساس الأمريكية. ووفقًا لسجل المنظمة البحرية الدولية فإن السفينة، التي تديرها تركيا مملوكة لشركة مسجلة في الصين. وزعمت البحرية الإيرانية أن السفينة التجارية «اصطدمت بقارب إيراني في خليج عمان وحاولت الفرار» قبل احتجازها[10]. ولعل احتجاز إيران لناقلة «Advantage Sweet» كان ردًا على أمر محكمة الولايات المتحدة بالاستيلاء على شحنة نفط «سويس راجان» التابعة لإيران[11].

تجدد التوتر بين إيران وأذربيجان

وفي موضوع آخر، ألقت السلطات الأذربيجانية القبض على ستة إيرانيين بتهمة التجسس في 06 أبريل[12]. وذكرت باكو أنهم كانوا أعضاء في جماعة «حسينيون»، ويعملون على «تشكيل فرقة مقاومة تهدف إلى إقامة دولة تحكمها الشريعة في أذربيجان، من خلال الاضطرابات المسلحة، والإطاحة العنيفة بالنظام الدستوري الأذربيجاني». إلى جانب ذلك، أمرت أذربيجان أيضًا ستة دبلوماسيين إيرانيين بمغادرة البلاد خلال 48 ساعة، بعد إعلانها أنهم أشخاص غير مرغوب بهم في البلاد.

وعلى خلفية تصاعد التوترات بين أذربيجان وإيران، زار الأمين العام لـ«مجلس الأمن الأرميني» أرمين

غريغوريان إيران في 12 أبريل لإجراء مشاورات مع نظيره الإيراني علي شمخاني[13]. وتخشى يريفان نشوب حرب وشيكة مع باكو، وتسعى جاهدةً لاستمرار الحصول على المساعدة من طهران. كما أن التعاون الدفاعي بين أرمينيا وإيران يجري في أُطُر سرّية بسبب خوف يريفان من العقوبات الغربية. وقد تواجه أذربيجان حربًا على جبهتين، نظرًا إلى التعاون غير المسبوق بين جيرانها.

موقع إيراني يتعرض لهجوم بطائرات مسيرة

وفي 05 أبريل ذكرت وسائل الإعلام الإيرانية أن قوات الدفاع الجوي أحبطت هجومًا بطائرات مسيرة على مجمع «أمير المؤمنين» في محافظة أصفهان. كما ذكرت وكالة «تسنيم» الإيرانية شبه الرسمية للأنباء أن «مجمع أمير المؤمنين في أصفهان كان هدفًا لهجوم فاشل بطائرة مسيرة صغيرة، أحبطته أنظمة الدفاع»، ولم تقع إصابات أو أضرار مادية كبيرة. ولم يكن هناك تقرير عن الحادث، بعد نفي صريح من رضا جانانتاري نائب حاكم المحافظة، التي تضم قاعدة جوية كبيرة وقاعدة رئيسية لإنتاج الصواريخ ومعالجة اليورانيوم. وعلى النقيض من ذلك، كانت وسائل الإعلام الإيرانية قد غطت الهجوم، الذي وقع في 30 يناير بطائرة مسيرة على منشأة عسكرية تغطيةً واسعة[14]. ويبدو أن الأجهزة الإيرانية بصدد التكتم على هذه الحادثة للحيلولة دون اتهامها بالفشل في وقف الاختراقات الخارجية وضعف الإجراءات الأمنية.

تأتي التحركات الإيرانية الأخيرة، خصوصًا في ما يتعلق باحتجاز ناقلات النفط، ضمن ضغوطها على الولايات المتحدة وأوروبا، لتغيير مواقفها في ما يخص المفاوضات النووية العالقة في فيينا. وبعد التحسن الكبير في العلاقات الإيرانية-العربية، لا سيما بعد عودة العلاقات الدبلوماسية مع السعودية، اتجهت إيران للتركيز على حدودها الشمالية مع جمهورية أذربيجان، التي يتوقع أن تكون منطقة التهاب محتملة، نظرًا إلى تنامي الدورين التركي والإسرائيلي الداعمين لأذربيجان. ويبدو أن سياسة تحريك الخلايا الإيرانية داخل أذربيجان، فضلًا عن استمرار التقارب مع أرمينيا، تأتي في إطار الضغوط الرامية إلى منع هذا البلد من التحول إلى مهدد أمني جديد بالنسبة إلى إيران.

الملف الأيديولوجي

توجد تطورات في المشهد الحوزوي الشيعي إثر قرارات مهمة لزعيم التيار الصدري مقتدى الصدر، متعلقة بتجميد عمل التيار الصدري، ومؤسسات أخرى تابعة له، بسبب اعتراضه -أي الصدر- على سلوك جماعة «أصحاب القضية». ولما لتلك القرارات من أهمية في الساحة العراقية والحوزوية، يمكن تناولها من خلال ما يلي:

قرارات الصدر.. دلالاتها ومآلاتها

قرر الزعيم الشيعي مقتدى الصدر تجميد نشاط التيار الصدري لمدة عام كامل، وأغلق حسابه على موقع «تويتر» حتى إشعار آخر، وألغى الاعتكاف في مسجد الكوفة، ردًّا على جماعة «أصحاب القضية» الذين تجمهروا في المسجد، الذي كان يعتكف به الصدر، وأرادوا مبايعته على أنه الإمام المهدي[15]. وبناءً عليه اتخذ الصدر القرارات السابقة، وأكد أن «التجميد يستثني فعاليات إقامة صلاة الجمعة الموحدة، وهيئة التراث الخاصة بالتيار». وقال مبررًا قراره: «أن أكون مصلحًا للعراق ولا أستطيع أن أصلح التيار الصدري فهذه خطيئة. أن أستمرّ في قيادة التيار الصدري وفيه أهل القضية وبعض من الفاسدين وفيه بعض الموبقات، فهذا أمر جلل»[16]. ثم بعد قرارات الصدر اعتقلت القوات الأمنية أكثر من ستين شخصًا ينتمون إلى «أصحاب القضية»[17].

والصدر وإن اتخذ هذه القرارات في منتصف شهر أبريل فإنه عاد في نهاية أبريل ليصدر وثيقة تعهد تتضمن توجيهات للمنتمين إلى التيار الصدري، وبها إقرار يجري توقيعه من المنتمي إلى التيار بألا يحيد عن حب الشهيدين الصدريين، وأن يلتزم وصايا وأوامر من يقلد منهما، وألا يقلد ابتداءً إلا من كان ملتزمًا نهجهما، وألا ينسى وصاياه بالابتعاد عن الباطل كـ«الاستعمار الكافر، والبعث الظالم»، و«مدّعي السلوك الباطني المنحرف»، وأن يتبرأ من كل من ادعى فيهم «آل الصدر»، وبالأخص ابنهم «مقتدى الصدر»، بأنه الإمام المهدي، وأن يعلن قطيعتهم، وألا يكون ضمن تجمعات «مشبوهة» تشكك في المذهب أو التيار[18].

وفي المجمل، يمكن رجوع قرارات الصدر، التي يمكن وصفها بالمتشددة ضد السلوكيين، إلى عاملين رئيسيين: عامل ديني، وعامل سياسي. أما العامل الديني فلخشية الصدر من تضخم ظاهرة الغلوّ والتطرف داخل

تياره، ما يرتدّ بآثار سلبية عميقة على مفاصل التيار، ويساهم في تشويهه حوزويًّا وشيعيًّا، ما ينعكس على شرعيته داخل الجماعة الشيعية وتوتر علاقته بالحوزة. وأما العامل السياسي فلأن بروز تيار الغلوّ من داخل التيار الصدري يمنح خصومه السياسيين أيضًا، كخصومه الدينيين، ذريعةً لانتقاده والهجوم عليه، والتشكيك في قدرته على إدارة الأمور، ما يخصم من رصيد التيار السياسي في الشارع العراقي، إضافة إلى خشيته من انشقاقات أخرى تهدد التيار الصدري، كالتي شهدها التيار من قبل، وصار المنشقون من أبرز خصوم التيار اليوم، مثل قيس الخزعلي وغيره. ثم يأتي أمر وثيقة التعهد في مرحلة لاحقة، لتكون في ما يبدو تمهيدًا لتحصين التيار من الداخل ضد السلوكيين و«أصحاب القضية»، والتراجع عن قرار التجميد، وإعادة فاعلية التيار إلى المشهدين الديني والسياسي، لا سيما في تلك المرحلة الحاسمة.

«أصحاب القضية» ومهدوية الصدر

يطلق مصطلح «أصحاب القضية» على تيار أو مجموعة مغالية داخل التيار الصدري تؤمن بمهدويته، وترجع نشأتها إلى مرحلة الغزو الأمريكي للعراق، ويؤمن بعضهم بمهدوية آية الله محمد الصدر، وبعضهم الآخر يؤمن بأنه جندي من جنوده، وتعددت مقالات الغلوّ هنا. و«أصحاب القضية» في الحقيقة امتداد لجماعات مهدوية ظهرت بعد الغزو الأمريكي للعراق، مثل: جماعة جند السماء، وجماعة اليماني، والسلوكيين، الذين زعم بعضهم أيضًا أن آية الله محمد الصدر هو المهدي المنتظر. وفي مرحلة ما، وبسبب شدة الخلاف بين التيار الصدري والسلوكيين، وصلت الأمور إلى درجة المواجهة العسكرية بينهما[19].

وقد انتقد آية الله محمد الصدر منهج السلوكيين في حياته، وتبرأ منهم، ثم جاء ابنه مقتدى الصدر ليتبرأ منهم منذ الغزو الأمريكي للعراق حتى اليوم. ولذا، فمن المرجح ألا تؤدي قرارات الصدر الأخيرة إلى إنهاء تام لتلك المجموعات المغالية، بقدر ما ستؤدي إلى كبحهم وتهميشهم داخل التيار الصدري. ثم إنّ الصدر قد يستفيد منهم في تعزيز موقعه الحوزوي الديني والسياسي، على حد سواء، باعتباره أولًا رجلًا جماهيريًّا وشعبويًّا، وباعتباره ثانيًا «إصلاحيًّا» يرفض الغلوّ والانحراف داخل المذهب، وبأن يظهر متواضعًا يرفض الغلوّ في شخصه، وبأنه الزعيم الشيعي الوحيد الذي يرتب بيته من الداخل ويسعى إلى إصلاحه، ولو بإبعاد بعض المنتمين، أو بتجميد التيار كله.

لا شك أن الزعماء السياسيين والدينيين على حد سواء يسعون إلى تعزيز شرعيتهم وزيادة شعبيتهم، بيد أن مقتدى الصدر وجد نفسه أمام تيار لم يكتفِ بالمزايدة في حبه، أو الدعوة إلى مبادئه ومبادئ والده آية الله محمد الصدر، بل جعله هو المهدي المنتظر، والإمام المعصوم، وهذه سقطة كبيرة داخل البيت الشيعي، ومصادمة لتعاليم وإرث «الاثنا عشرية». وبالتالي أدرك الصدر أن هذا التيار لن يساهم في زيادة جماهيريته بقدر ما سيساهم في التأثير في شرعيته الدينية والسياسية، وقد يساهم في عزلته عن المشهد، ويوتّر علاقته بالحوزة والفاعلين الآخرين، فكان من البديهي أن يتبرأ من هذا التيار، كما تبرأ والده من قبل، وأن يستفيد من عملية إصلاح داخلية في ترميم تياره، وإظهاره مصلحًا دينيًّا وسياسيًّا، وبالتالي ينعكس هذا على حظوظ تياره المستقبلية في العملية السياسية، وربما حظوظه شخصيًّا في سلّم الحوزة والاجتهاد.

الشأن الخارجي

الشـأن الخارجي، يتضمن العلاقات والتفاعـلات الإيرانية مع المحيطيـن العربي والدولي، فعلى المسـتوى العربي كانت العلاقـات الخليجية-الإيرانية حافلـة بالتطورات، بخاصة الحراك الكبيـر بين المسـؤولين السـعوديين ونظرائهـم الإيرانيين، بهدف تفعيل بنود الاتفاق المبرم في العاصمة الصينية بكين تمهيدًا لعودة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين. كما نوقش بعـض التحليـلات الإيرانية غير الدقيقة حول أسـباب موافقة السـعودية علـى عودة علاقاتهـا مع إيران. وحـول التفاعلات الإيرانية مع العراق، نوقشت خطة البلدين حول التعجيل بتنفيذ مشـروع ربط السـكك الحديدية، والمطالبات الإيرانية للعراق برفع معدل التبادل التجاري بين البلدين، فضلا عن المسـاعي الإيرانيـة لملاحقـة المعارضة الكردية الإيرانية المسـلحة في كردستان العراق أو الحدّ من أنشطتها. وحول سوريا تناولنا زيارة وزير خارجية دمشـق للسعودية ودلالاتها والتصعيد العسكري في سـوريا بين إيران وإسـرائيل. وحول العلاقـات الإيرانية-اليمنيـة تَطـرَّق التقريـر إلـى دلالات زيـارة الوفد السـعودي لصنعاء، وموقف الأطراف الإقليمية والدولية من هذه الزيارة. أما على المستوى الدولي، فقد نوقشت التفاعلات الإيرانية-الأمريكيـة، ودور الاتفـاق السـعودي-الإيراني فـي إربـاك الحسـابات الأمريكية تجاه إيران، والمكسـب القانوني الرمزي الذي ستحقِّقه إيران من التوافق مع السعودية، كما جرى تناول التقاريـر التي تتحـدث عن الرغبة الأمريكية فـي التوصل إلى اتفـاق مؤقَّت مع إيران حـول برنامجها النووي، كما نوقشـت موافقـة لجنـة العلاقـات الخارجية بمجلس النـواب الأمريكي على فـرض عقوبات تتعلق بانتهاك حقوق الإنسـان ضدّ كبار المسـؤولين بالنظـام الإيرانـي. وفي ما يتعلـق بالتفاعلات الإيرانيـة مـع الـدول الأوروبية نوقشـت ثلاثة أحـداث، هي عودة الوكالـة الدولية للطاقة الذرية لتركيـب معدات المراقبة في المنشـآت النووية الإيرانية، وتَعثُّر صفقة تبادل السـجناء بيـن إيران وبلجيكا، فضلًا عن العقوبات الأوروبية الجديدة ضدّ طهران جَرَّاء قضايا تتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان.

إيران ودول الخليج

خلال شهر أبريل 2023م بدأت ملامح ما بعد الاتفاق السعودي-الإيراني بالتكشف، إذ أصبحت الاحتمالات والمؤشرات مفتوحة للتوقع والتأويل حول مدى توسع وفعالية الاتفاق بين الجانبين، وتأثيراته الاقتصادية والجيوسياسية في المنطقة، بين توقعات متحفظة وتوقعات تبشر بمزيد من الزخم لهذا الاتفاق، إذ تتداخل المصالح والعلاقات بين دول الخليج وإيران في عديد من القضايا، سواء في ما يتعلق بالقضايا ذات البعد الثنائي بين دول الخليج وإيران، أو حول البعدين الإقليمي والدولي.

حراك سعودي-إيراني لتفعيل بنود الاتفاق بين البلدين

في هذا الإطار، نشطت خلال أبريل السياسة السعودية والإيرانية لتعزيز التفاهمات، التي جرى الاتفاق عليها. وربما كان التحرك الأبرز هو الاجتماع الثنائي، الذي جرى بين وزير الخارجية السعودي الأمير فيصل بن فرحان ووزير الخارجية الإيراني حسين أمير عبد اللهيان في بكين بتاريخ 06 أبريل 2023م لبحث سبل تفعيل ما جرى الاتفاق عليه بقمة بكين في شهر مارس الماضي، التي من أبرز معالمها عودة السفراء لممارسة أعمالهم من المقرات الدبلوماسية في البلدين، واستئناف الرحلات الجوية والزيارات الثنائية للوفود الرسمية ووفود القطاع الخاص، إضافة إلى تسهيل تأشيرات الدخول للمواطنين. أكد الجانبان خلال المباحثات أهمية متابعة تنفيذ اتفاق بكين وتفعيله، بما يعزز الثقة المتبادلة، ويوسع نطاق التعاون، ويسهم في تحقيق الأمن والاستقرار والازدهار بالمنطقة، وتفعيل اتفاقية التعاون الأمني بين البلدين الموقعة في 17 أبريل 2001م، والاتفاقية العامة للتعاون في مجال الاقتصاد والتجارة والاستثمار والتقنية والعلوم والثقافة والرياضة والشباب الموقعة في 27 مايو 1998م. كما ركز الوزيران في بيانهما المشترك على أهمية تنمية العلاقات، بما يمكّن البلدين من استغلال مواردهما ومقوماتهما الاقتصادية لخدمة المنفعة المشتركة لشعبي البلدين، ويعزز الأمن والاستقرار في المنطقة، وبما يخدم مصالح دولها وشعوبها[20].

تتابعت إثر ذلك الوفود الدبلوماسية لإعادة تأهيل المقار الدبلوماسية في البلدين، وعُقِد بتاريخ 20 أبريل 2023م اجتماع آخر (هاتفيًا) بين وزيرَي خارجية البلدين لمتابعة وتسهيل تنفيذ الخطوات التي جرى الاتفاق عليها في بكين[21].

وفي شأن ذي صلة، قام وزير الخارجية الإيراني بزيارة ذات دلالة هامة إلى سلطنة عمان بتاريخ 25 أبريل 2023م، التقى خلالها نظيره العماني، والتقى كذلك كبير مفاوضي ميليشيا «الحوثيين» محمد عبد السلام. وعلى الرغم من أن مخرجات الزيارة لم تعلن[22] فإنّ المحللين يرون أنها ذات دلالة تتعلق بدور الوساطة

التي تقوم بها سلطنة عمان مع الأطراف الدولية بشأن سبل العودة إلى الاتفاق النووي JCPOA الموقع عام 2015م. ومن ناحية أخرى فإن الاجتماع مع ممثل «الحوثيين» قد يشير إلى مقاربات إيرانية لإعادة ضبط سلوك الحوثيين بما يتوافق مع شروط اتفاق بكين الذي جرى التوقيع عليه بين المملكة وإيران.

صدق النوايا السعودية تفند بعض التحليلات الإيرانية غير المنصفة

التصريحات الإيرانية تُظهِر تفاعلًا مقبولًا تجاه تفعيل الاتفاق بين الجانبين السعودي والإيراني، إلا أنه مشوب بالمغالطات، إذ يشير بعض التحليلات إلى أن الاتفاق حاجة سعودية بالدرجة الأولى، وأن ما حدث هو نتيجة لتراجع الدور السعودي «الهدام والمغلوط» في المنطقة (حسب تعبيرهم). ويبدو أن عقلية التأزيم لا تزال تسيطر على بعض النخب الإيرانية، وعلى الرغم من توفر فوائد ظاهرة للعيان فإن مثل هذه الأصوات قد تجرد الاتفاق من مضمونه، وتحبط المتفائلين بحقبة جديدة من الاستقرار والتنمية. في هذا السياق يقول القائم بالأعمال الإيراني الأسبق في السعودية السفير أحمد دستمالجيان، في مقابلة مع وكالة «إيسنا» يوم الأحد 23 أبريل، عن سبب تغير السياسة الخارجية للسعودية بالمنطقة مؤخرًا: «اضطرت السعودية -بعد عقد من السياسة المؤججة للتوترات ووصول هذه السياسة إلى طريق مسدود- إلى التحرك نحو نهج عقلاني في مجال السياسة الخارجية»، مشيرًا إلى أن «الأزمات التي خلقتها السعودية في المنطقة، في الفترة الأخيرة، عملت بشكلٍ ما ضد المصالح الوطنية لهذا البلد»، وعلى الرغم من ذلك فإنه يرى أن «التعاون بين إيران والسعودية يمكن أن يكون فعالًا للغاية في خلق الأمن الإقليمي والتعاون الأمني المشترك، وسيصبح أساسًا للتنمية الاقتصادية والاستثمار المشترك وتوسيع التفاعلات التجارية في المنطقة»[23]. كما تحدَّث مدير قسم دراسات الخليج العربي بمركز دراسات الشرق الأوسط جواد حيران نيا، في مقابلة مع وكالة «إيلنا»، عن أن «تحسين العلاقات بين إيران والسعودية يجب أن يفسَّر على أنه تهدئة، لا علاقة حميمة وصداقة»، حين ذكر في معرض حديثه بأن «السعوديين يسعون من جهة إلى وقف التصعيد، ويبحثون من ناحية أخرى عن الوحدة وتعزيز تحالفاتهم، حتى يتمكنوا من الحفاظ على توازن قوى أكبر في مواجهة إيران وحلفائها»[24]. ويكثر الحديث في الإعلام الإيراني عن المنافع التجارية والاقتصادية، نظرًا إلى ما تعيشه إيران من أوضاع صعبة، إلا أن القضايا الأمنية والانخراط الإيراني في المنطقة والصراع مع المجتمع الدولي لا تزال تعقد حالة الالتفات الإيراني إلى المنفعة الداخلية وبناء علاقات متينة مع دول الجوار الخليجي.

وبعد الدعوات التي جرى تقديمها إلى المسؤولين الإيرانيين لزيارة المملكة، شاهدنا مؤخرًا مبادرة مثيرة للاهتمام قام بها سفير خادم الحرمين الشريفين في موسكو، عندما حضر احتفال السفارة الإيرانية هناك بعيد الجيش، التي أثارت اهتمام الإيرانيين،[25] كما وجدت مبادرة المملكة في إجلاء الرعايا الإيرانيين من السودان إلى جدة والحفاوة بهم ترحيبًا كبيرًا من الإيرانيين، إذ أشاد رئيس الوفد الإيراني في السعودية والقائم بأعمال السفارة الإيرانية في الرياض حسين زرنغار بجهود الحكومة السعودية لتعاونها في إجلاء 65 مواطنًا إيرانيًّا من السودان إلى جدة ومنها إلى طهران، موضحًا أن ما يحدث هو مثال واضح على تعاون السعودية وإيران في المجال البشري والتعاون القنصلي[26].

يبدو التباين بين رؤى السعودية ودول الخليج الإيجابية والمتطلعة لمستقبل أفضل من طرف، وبعض الرؤى الإيرانية المتشككة والمترددة والحبيسة لعقود من الأزمات المتعددة، لذا يتعين على الإعلام الإيراني الخروج من دائرة الصراع إلى دائرة تعظيم الفرص الممكنة، وما يخدم المصلحة المشتركة، وينزع فتيل الأزمات التي كبلت المنطقة وأفقرت شعوبها، والقيام بدور إيجابي مسؤول لتنحية أصوات الهدم التي قد تؤدي إلى فقد المكتسبات التي تحققت والتي يمكن أن تتحقق، في حال توفر بيئة إيجابية داعمة من الجانبين الإيراني والخليجي.

إيران والعراق

يشير كثير من التحركات الإيرانية والتطورات الإقليمية على خلفية الاتفاق السعودي-الإيراني الموقَّع ببكين لاستئناف العلاقات الدبلوماسية وتسوية الخلافات الإقليمية وتخفيف حدة التوترات البينية إلى أن إيران تميل إلى التركيز أكثر على الأبعاد البراغماتية من الأبعاد العسكرية خلال المرحلة المقبلة في ساحات النفوذ، لإنجاح الاتفاق مع المملكة، بهدف التخفيف من وطأة أزماتها الداخلية وتحدياتها الخارجية. وفي ما يلي أبرز المؤشرات الجديدة على التركيز الإيراني على الأبعاد البراغماتية في الساحة العراقية خلال أبريل 2023م:

التعجيل بتنفيذ مشروع ربط السكك الحديدية مع العراق

في أثناء زيارته لطهران بتاريخ 07 أبريل 2023م أعلن وزير النقل العراقي رزاق السعداوي ووزير الطرق الإيراني مهرداد بذرباش عن اتفاق يشتمل على: البدء بتنفيذ خط سكة حديد يربط مدينتي شلمجه (غرب إيران) والبصرة (جنوب شرق العراق) بنهاية شهر رمضان مباشرةً، على أن تبدأ إيران في تجهيز مسارات الخطوط في المناطق الحدودية الإيرانية التي زُرعت بالألغام في أثناء الحرب العراقية-الإيرانية في ثمانينيات القرن الماضي، وبناء جسر متحرك على شط العرب يعبر من خلاله خط السكة الحديدية، بالتوازي مع قيام العراق بإنشاء خط السكة الحديدية بطول 32 كيلومترًا في الداخل العراقي[27]. وقد أشار عديد من التقارير الإيرانية إلى انتهاء إيران من خط السكة الحديدية الخاص بها لربطه بالخط العراقي.

يُعَدّ مشروع الربط السككي مشروعًا قديمًا، سعت إيران لإحيائه في ظل المرحلة الراهنة، ويشكل حلقة أساسية ضمن الحلقات الإيرانية لربط العاصمة طهران بالبحر المتوسط عبر العراق وسوريا. وتتيح مثل هذه المشاريع لإيران -حال تنفيذها- نفوذًا أوسع في الفضاء الغربي حتى البحر المتوسط، وتوفر لها عوائد مالية كبيرة من وراء تنشيط حركتها السياحية والاقتصادية والتجارية في العراق وسوريا وسيطرتها على مشاريع إعادة الإعمار في الدولتين، أو من خلال استثمارها في تهريب ونقل الأسلحة إلى ميليشياتها المسلحة في العراق وسوريا ولبنان.

وكذلك تتيح هذه المشاريع لإيران بوابةً وتأثيرًا كبيرًا على البحر المتوسط، وتعزز موقعها على طريق الحرير الصيني الدولي. ولذلك يعتبر عديد من المتابعين أن هذه المشاريع تعود بالفائدة على نحو أكبر لإيران، على الرغم من التحديات التي تكتنف تنفيذها، مثل عدم الاستقرار في الدولتين العراقية والسورية، وبروز دور الفواعل الداخلية المناهضة للدور الإيراني، لا سيما في الساحة العراقية، ومواقف الفواعل الإقليمية والدولية المناهضة للدور الإيراني في العراق.

حث العراق على رفع معدل التبادل التجاري بين البلدين

في أثناء لقائه مع الرئيس العراقي عبد اللطيف رشيد في طهران في 29 أبريل 2023م، ركز الرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي على ضرورة رفع سقف العلاقات التجارية بين البلدين، الذي يبلغ 10 مليارات دولار، إلى مستويات أعلى وأكبر[28]. وكذلك كشف رئيس غرفة التجارة الإيرانية-العراقية المشتركة يحيى آل إسحاق، في الأول من أبريل 2023م، عن زيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين بنسبة 23% في العام الإيراني المنتهي في 20 مارس 2023م مقارنةً بالعام الذي سبقه. وتهدف الدولتان إلى رفع سقف التبادل التجاري إلى 20 مليار دولار سنويًّا، ويُعَدّ العراق ثاني شريك تجاري بالنسبة إلى إيران بعد الصين[29].

يكتسب العراق أهميته في التجارة الخارجية لإيران لقربه الجغرافي، خصوصًا في ظل العقوبات الاقتصادية القاسية المفروضة على إيران بفعل طموحاتها النووية، إذ يُعَدّ العراق الرئة والمنفذ الاقتصادي الأبرز للالتفاف على العقوبات والتخفيف من وطأتها على الاقتصاد الإيراني المتردي. وتشير أوساط إعلامية عالمية إلى أن العراق شكّل مصدرًا رئيسيًّا لإرسال وتهريب العملة الدولارية لإيران منذ توقيع العقوبات عليها منذ عام 2018م، الأمر الذي شكّل دافعًا للإدارة الأمريكية للعمل على اتخاذ إجراءات عقابية ضد العراق منذ مطلع عام 2023م، مثل ضمه لنظام «سويفت» المالي الدولي، للحد من مسألة تحويل العملة الدولارية لإيران.

مساعي التخفيف من الخيار العسكري في الشمال العراقي

وقّع الأمين العام للمجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني علي شمخاني مع نظيره العراقي مستشار الأمن القومي قاسم الأعرجي، في أثناء زيارته لبغداد في 19 مارس 2023م، اتفاقية أمنية بهدف حماية الحدود المشتركة بين البلدين، وتعزيز التعاون في عديد من المجالات الأمنية، إذ أشار بعض المصادر إلى أن هدف الاتفاقية التنسيق مع الحكومة العراقية، على أن تتولى مهامّ ملاحقة المعارضة الكردية الإيرانية المسلحة في كردستان العراق، أو الحد من أنشطتها.

لطالما تسببت الهجمات الإيرانية في الساحة العراقية في تأجيج الخلافات الإقليمية، إذ كانت إيران توالي ضرباتها في الشمال العراقي بحجج عدم قيام الحكومة العراقية بمهامّها في ملاحقة المعارضة الكردية الإيرانية المسلحة، التي تتهمها طهران بتهديد أمنها القومي والتعاون مع إسرائيل. لذلك، من شأن الاتفاق التخفيف من الضربات الإيرانية في العراق من ناحية، وتعزيز نفوذ حكومة بغداد في الشمال العراقي على طول الحدود مع إيران وتركيا -التي ظلت لسنوات خاضعة لنفوذ قوات البيشمركة التابعة لحكومة كردستان العراق- للحيلولة دون تنفيذ المعارضة الكردية الإيرانية ضربات ضد إيران انطلاقًا من الأراضي العراقية، خصوصًا أن حكومة بغداد تلتزم بوجب الاتفاق عدم قيام المعارضة الكردية الإيرانية باستهداف إيران من العراق من ناحية ثانية، وفرض وضع أمني جديد على الميليشيات المسلحة لإفقادها أي ذرائع لتوالي هجماتها.

من الواضح أن إيران تبلور سياسة إقليمية جديدة للتعامل مع ملفات المنطقة العالقة مع السعودية، لا سيما في الساحة العراقية، ويلاحظ أن هذه السياسة الجديدة لا تعكس توجهات مؤسسة الرئاسة فقط، لكن أيضًا توجهات بيت المرشد، إذ إنّ غالبية الجهود الإيرانية لإرساء سياسات المرحلة الجديدة ذات الطابع البراغماتي تجاه الساحة الإقليمية كانت من نصيب شمخاني، ممثل المرشد وأمين المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني.

إيران وسوريا

انقسم الوضع في سوريا خلال شهر أبريل 2023م بين مشهدين متعاكسين، اتخذ الأول **مسار انفتاح وتهدئة سياسية** في ضوء التقارب مع المحيط العربي، خصوصًا زيارة وزير الخارجية السوري فيصل المقداد للسعودية. أما المشهد الثاني فيتمثل في متغير معادلة الاشتباك الإيرانية-الإسرائيلية، وتقاطعها مع المشهد الأول.

زيارة وزير خارجية سوريا للسعودية ودلالاتها

زار وزير الخارجية السعودي الأمير فيصل بن فرحان دمشق، إذ التقى مع الرئيس السوري بشار الأسد[30]، وجاءت الزيارة بعد أيام من زيارة مماثلة أجراها وزير خارجية السوري فيصل المقداد لمدينة جدة السعودية، التي استضافت لقاءً تشاوريًّا لوزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي ونظرائهم في الأردن ومصر والعراق، لبحث مقترحات لخريطة طريق للتعامل مع الأزمة السورية وتداعياتها، تتضمن إعلان مبادئ ومقترحات لحل الأزمة السورية، مكونة من 10 بنود، تتضمن الأبعاد الإنسانية والسياسية والأمنية لإعادة سوريا إلى محيطها العربي، عبر تجزئتها إلى مراحل متتالية، تبدأ بالتعامل مع المسائل الإنسانية، ثم القضايا الأمنية، التي تبدأ من أولوية مكافحة صناعة الكبتاغون ومنع تهريبه إلى الدول العربية، وضبط الحدود السورية-الأردنية، والتعامل مع وجود الميليشيات والأذرع العسكرية على الأراضي السورية. وأخيرًا، يأتي التعامل مع ما يمكن تسميتها بقضايا الحل النهائي، أي التوصل إلى تسوية سياسية شاملة للأزمة السورية تحت مظلة القرار الدولي 2254.

التقارب الحالي بين المملكة السعودية والنظام السوري ليس بجديد، بل بدأ قبل أكثر من أربع سنوات، لكن بالتأكيد أسهم الاتفاق السعودي-الإيراني الأخير في تزخيم هذا التقارب، وجعله أقرب إلى التحقيق. وتقف خلف حسابات الانفتاح السعودي-العربي وتقديم خريطة الطريق الجديدة أسباب ومستجدات مغايرة لحسابات المقاطعة العربية لحكومة الأسد وتعليق عضوية سوريا في الجامعة العربية. من ضمن الحسابات السعودية من التقارب أنها تأتي ضمن أولويات جديدة، وتحت عنوان أوسع وأعمق لإستراتيجية عربية قائمة على الابتعاد من المواجهات

ومعالجة الخلافات وحل النزاعات في كامل المنطقة العربية، وإضعاف الدور الإيراني، وحصره بالعلاقات الطبيعية غير الضارة لدول الإقليم.

لكنْ أمام التطلعات السعودية والعربية في البحث عن حل مناسب للأزمة السورية عديد من المعضلات والتحديات المتجذرة، من بينها صعوبة انفكاك الأسد عن إيران، التي باتت شريكًا إستراتيجيًّا ومتأصلًا في مؤسساته الرسمية وغير الرسمية، فضلًا عن وجود إشكاليات جذرية ستؤثر في مسار العلاقات السورية-العربية تتعلق بإشكالية تعقد الخريطة السورية وتنوع توزيع القوى الموجودة عليها.

بجانب ما سبق، فإنّ الحاجة الإيرانية في ظل الوضع الاقتصادي القاتم والعزلة السياسية قد تدفعها نحو تقديم بعض التنازلات الضرورية، في إطار صفقة التفاهم الإقليمية وما يترتب عليها من إنقاذ اقتصادي، إذا نفذت التزاماتها ولطفت سلوكها جذريًّا، إلا أن التفكير الإيراني نحو سوريا يستبعد أن تتخلى طهران كليًّا عن النفوذ، الذي راكمته في سوريا طَوال عقود، وأن إيران ستسعى إلى توطين هذا النفوذ، وترجمة مكاسبها العسكرية والثقافية إلى أرباح اقتصادية.

تصعيد عسكري مغاير للتهدئة السياسية

شهدت الأجواء والأراضي السورية خلال شهر أبريل تصعيدًا متبادلًا بين الطرفين الإيراني والإسرائيلي، وسط دوافع جيوسياسية ترتبط بالتطورات المتسارعة التي يشهدها الملف السوري وارتباطاته الإقليمية، يذكر منها مسارعة كل من طهران وتل أبيب إلى هندسة الواقع السوري، وتشكيل البيئة الإستراتيجية داخل سوريا بما يتلاءم مع مصالحهما الإستراتيجية، ويخدم في تكريسها مستقبلًا، وذلك استباقًا لمرحلة تؤشر مقدماتها إلى احتمال تغير أوضاع الفاعلين وقدرتهم التأثيرية في مسارات بدأت بالتبلور، سواء على مستوى سوريا أو على المستويين الإقليمي والدولي[31].

طهران وجدت نفسها أمام فرصة ذهبية لخلق واقع جديد نتيجة عدة عوامل، من بينها تراجع الدور الأمريكي في الشرق الأوسط، وتركيز كل من واشنطن وروسيا على الحرب الأوكرانية، واستمرار الأزمة الإسرائيلية الداخلية التي تهدد بتصدع الائتلاف اليميني الحاكم. لذا، سعت إلى تعزيز قدرتها في إعادة التموضع الإستراتيجي، خصوصًا لجهة تجهيز بنية عسكرية بأسلحة قادرة على التأثير في المعادلات القائمة في المنطقة، لا سيما تعزيز منظومات الدفاع الجوي ومكونات الصواريخ الدقيقة، الأمر الذي يمكّن طهران من تغيير قواعد الاشتباك مستقبلًا.

من جهة تل أبيب، تأتي خطواتها المتسارعة بالتصعيد عبر تكثيف هجماتها العسكرية على خلفية إعلان بكين عن عودة العلاقات السعودية-الإيرانية، وتسارع خطوات الانفتاح العربي على الحكومة السورية، وتداول الحديث عن عودة دمشق إلى مقعدها في الجامعة العربية، وهو ما يمنح دمشق موقفًا أقوى للضغط وحشد الأصوات العربية لإدانة الهجمات الإسرائيلية المتكررة ضد أراضيها. كما تشعر إسرائيل بالانزعاج من الحراك الدبلوماسي الإيجابي ومحاولة الوصول إلى تسويات وترتيبات سياسية تخفف الضغوط الإقليمية على إيران وتكسر حدة عزلتها، لذا تسعى تل أبيب إلى تأكيد حضورها باعتبارها رقمًا صعبًا في المعادلات المحتملة لتهدئة الصراعات في محيطها الإستراتيجي، وفي مقدمتها الحالة السورية، وذلك عبر رفع كلفة الإضرار بمصالحها.

وفي الختام، يمكن القول إنّ الحسابات المشتركة في التصعيد العسكري بين طهران وتل أبيب تأتي ضمن منظور تداعيات الحراك العربي من أجل حلحلة الأزمة السورية، وما سيستتبعه ذلك من تداعيات محتملة على كل طرف وحسابات مصالحه الخاصة. وبالتالي فإنّ التحركات الإيرانية والتفاعل الإسرائيلي معها تستهدف بدرجة كبيرة هندسة الواقع السوري، كل طرف بما يتناسب ومصالحه، مع السعي إلى إبقائها ضمن إطار محدود يضمن عدم ذهاب التصعيد إلى حرب بين الطرفين، لا سيما بالنسبة إلى طهران، التي قد تضر أو تبطئ مساعيها في إرساء ترتيبات إقليمية جديدة، تتماشى مع المصالحة مع السعودية أو التقارب العربي مع سوريا.

إيران واليمن

في إطار المساعي الحثيثة التي تبذلها حكومة المملكة السعودية لحل الأزمة اليمنية، زار وفد سعودي العاصمة اليمنية صنعاء في 18 أبريل 2023م، أجرى خلالها مباحثات مع الحوثيين لتثبيت الهدنة، وبحث السبل الكفيلة بالدفع باتجاه حل سياسي شامل ومستدام بعد سنوات من الحرب. هذه الزيارة، التي يتوقع أن تكون لها انعكاسات إيجابية على الصراع في اليمن، وجدت ترحيبًا واسعًا وإشادات إقليمية ودولية، خصوصًا من الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية ومجلس التعاون الخليجي.

دلالات زيارة الوفد السعودي لصنعاء

امتدادًا للمساعي والمبادرات السعودية التي تهدف إلى إحلال السلام في اليمن، عقد الوفد السعودي برئاسة محمد آل جابر سفير خادم الحرمين الشريفين عدة مباحثات ومناقشات متعمقة مع الحوثيين حول عدد من الملفات، تتعلق في المقام الأول بالوضع الإنساني في اليمن، وذلك في أثناء زيارته لصنعاء خلال الفترة ما بين 08 و13 أبريل، برفقة وفد من سلطنة عمان، إذ شملت المباحثات عملية إطلاق جميع الأسرى، ووقف إطلاق النار، وعملية الحل السياسي الشامل في اليمن.

تمخّض عن هذه المحادثات إطلاق سراح عديد من الأسرى ما بين الحكومة اليمنية والحوثيين والسعودية. وأوضحت وزارة الخارجية السعودية في بيان لها أن المباحثات والنقاشات التي جرت في صنعاء اتسمت بالشفافية والأجواء الإيجابية، وأن النقاشات سوف تستكمل في أقرب وقت ممكن، الأمر الذي يفتح آفاقًا جديدة للتوصل إلى حل سياسي مستدام ومقبول لجميع الأطراف اليمنية[32].

ويرى عديد من المتابعين أن الاتفاق السعودي-الإيراني، الذي ينص على عدم التدخل الإيراني في الشؤون الداخلية لدول الإقليم، لا سيما اليمن، قد تكون له انعكاسات إيجابية على الأزمة اليمنية وعلى الموقف الحوثي، الذي كان يتبنى سياسات النظام الإيراني في المنطقة. ومن جانب آخر له انعكاسات على الامتناع عن دعم النظام الإيراني للحوثيين، الأمر الذي قد يؤدي إلى زيادة فرص إحلال السلام في اليمن، وانخراط الميليشيات الحوثية في عملية السلام في المستقبل كأي مكون سياسي يمني، والتخلي عن المواقف الإقصائية.

موقف الأطراف الإقليمية والدولية من زيارة الوفد السعودي لصنعاء

لقيت زيارة الوفد السعودي لصنعاء أصداءً واسعة وإشادات من أطراف إقليمية ودولية، إذ أشاد المبعوث الأممي إلى اليمن هانس غروندبيرغ بالمباحثات المباشرة بين الطرفين، وقال إنّ «عمق وجدية المحادثات بين الأطراف المعنية في اليمن، بما في ذلك زيارة وفدين سعودي وعماني إلى صنعاء، أمر مشجع»، وأضاف: «يظل دوري باستمرار هو التركيز على استئناف عملية سياسية شاملة بقيادة يمنية، يمكن من خلالها تحقيق تسوية قابلة للاستمرار، ومستقبل يتوطد فيه السلام الدائم والتنمية»[33].

أمّا مجلس التعاون الخليجي فقد أشاد بالمساعي التي تقوم بها المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان للوساطة بين الحكومة الشرعية والحوثيين، وأكد أن هذه الجهود تعكس الموقف الثابت لكل الدول مجلس التعاون الخليجي، الذي يهدف إلى إنهاء الأزمة اليمنية والوصول إلى حل سياسي. وأوضح الأمين العام للمجلس جاسم البديوي أن اتفاق تبادل الأسرى «يُعتبر بارقة أمل جديدة تعطي الجهود التي تهدف إلى حل الأزمة اليمنية الزخم، ويرسم ملامح الاستقرار في اليمن وجميع دول المنطقة، وفقًا للمبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية، ومخرجات المؤتمر الوطني اليمني وقرارات مجلس الأمن الدولي، بما في ذلك القرار 2216 و2624»[34].

وتجدر الإشارة إلى أن الحكومة اليمنية رحبت بالبيان الصادر عن المملكة العربية السعودية المتعلق بزيارة فريقها إلى صنعاء، إذ ثمنت وزارة الخارجية وشؤون المغتربين في بيان لها جهود المملكة العربية السعودية لتخفيف معاناة الشعب اليمني الإنسانية، وإحياء مسار السلام في اليمن، امتدادًا لمبادراتها السابقة[35].

تأتي زيارة الوفد السعودي لصنعاء لتؤكد الموقف السعودي الثابت في دعم الحل السياسي للأزمة، الذي تتوافق عليه جميع الأطراف اليمنية. كما تأتي الزيارة امتدادًا لتلك الجهود ودعم موقف مجلس القيادة الرئاسي، الذي جعل الحل السياسي أولوية لتحقيق تطلعات الشعب اليمني، لتبقى بذلك الميليشيا الحوثية أمام خيارين، إما الانخراط الجاد في مباحثات السلام والوصول إلى حل سياسي شامل، وإما الاصطدام مع إرادة الشعب اليمني والقوى الدولية الساعية للسلام.

إيران والولايات المتحدة

أربك الاتفاق السعودي-الإيراني الحسابات الأمريكية تجاه إيران، فعلى الرغم من جوانبه الإيجابية، لا سيما في ما يتعلق بجهود التهدئة في اليمن، فإنّ الاتفاق يمنح إيران فرصًا كبيرة للتغلب على الضغوط الأمريكية، كما يحدّ من التنسيق بين الرياض وواشنطن تجاه إيران، ويعرقل نظرة الولايات المتحدة إلى الأمن الإقليمي، والترتيبات التي تنطوي عليها، بالإضافة إلى أنه يمنح إيران فرصةً لإنهاء العزلة وإعادة ترتيب علاقاتها مع القوى الفاعلة في المنطقة، في إطار مساعيها لتضييق الخناق على الوجود الأمريكي في الخليج والمنطقة ككل. ويزيد من حدة الإرباك للولايات المتحدة صعود دور الصين وتعاظم نفوذها في الشرق الأوسط. مع ذلك، من الواضح أن الولايات المتحدة وإيران تحافظان على إستراتيجية تقليدية للضغط المتبادل، ويمكن أن نرصد أهم التطورات التي شهدها شهر أبريل 2023م، من خلال عدد من المحاور، أهمها:

مكسب قانوني رمزي لإيران

على الرغم من أن محكمة العدل الدولية رفضت طلبًا تقدمت به إيران للإفراج عن أصول يملكها مصرفها المركزي بقيمة نحو مليارَي دولار مجمدة لدى الولايات المتحدة، فإنها قضت بأن مصادرة المحاكم الأمريكية لأصول عدد من البنوك والشركات الإيرانية تتعارض مع التزامات هذا البلد بموجب معاهدة الصداقة عام 1955م، وقررت محكمة العدل بأنه يتعين على الحكومة الأمريكية تعويض الخسائر التي لحقت بإيران نتيجة مصادرة هذه الممتلكات. ووفقًا لوكالة «إيرنا» فإنه «إذا لم يتمكن الطرفان في نهاية هذين العامين من تقديم هذه الخسائر فستتدخل المحكمة المستقلة وتقدم هذه الغرامة. لذلك، يحق للطرفين في المقام الأول التفاوض معًا لتقديم التعويضات، وإذا لم يتوصلا إلى نتيجة فستستمر المحكمة في بحث القضية وتقديم التعويضات»[36].

أولوية الدبلوماسية مع تعزيز أوراق الضغط

أفادت تقارير صحفية بمناقشة الولايات المتحدة اتفاقًا مؤقتًا مع حلفائها بخصوص الاتفاق النووي مع إيران، يتضمن إلغاء بعض العقوبات مقابل تجميد أجزاء من البرنامج النووي الإيراني، خصوصًا وقف تخصيب اليورانيوم بنسبة 60%. وحسب هذه التقارير فإن الإيرانيين على علم بالمفاوضات الأمريكية، لكنهم رفضوا الفكرة حتى الآن. ويشار إلى أن هذه الفكرة كانت مطروحة على الطاولة منذ بداية المفاوضات، لكن إيران كانت تُصِرّ على عودة كاملة إلى الاتفاق، لا عودة جزئية[37]. ولا شك أن طرح أفكار حول الاتفاق المؤقت يفيد بأن المفاوضات لا تزال هي الطريق الذي يعتبره الطرفان الأمريكي والإيراني الوسيلة الأنسب لمعالجة ملف إيران النووي، لكن يحاول كل طرف أن يضغط بما لديه من أوراق لفرض رؤيته على المفاوضات.

في مطلع أبريل 2023م أكد وزير الخارجية الإيراني حسين أمير عبد اللهيان أن أبواب المفاوضات النووية لن تبقى مفتوحة إلى ما لا نهاية، وقد زار عبد اللهيان موسكو في إطار تنسيق المواقف بشأن المفاوضات النووية، فيما ناقش مجلس الشورى الإسلامي (البرلمان) مشروع قانون يقضي بتحديد المدة الزمنية للمفاوضات النووية أمام الحكومة. كما أعلن رئيس منظمة الطاقة الذرية الإيرانية محمد إسلامي أن بلاده قادرة على تخصيب اليورانيوم «متى شاءت، وبأي نسبة كانت». ومن جهتها، أكدت الولايات التزامها عدم السماح لإيران بامتلاك سلاح نووي، مع تأكيد أن الدبلوماسية هي أفضل طريقة لتحقيق هذا الهدف، لكن مع الاحتفاظ بالخيارات الأخرى على الطاولة.

مزيد من العقوبات ضد إيران وأذرعها

واصلت الولايات المتحدة فرض عقوباتها على إيران وأذرعها الإقليمية، بالتنسيق مع حلفائها، خصوصًا المملكة المتحدة. في هذا الإطار، يمكن الإشارة إلى موافقة لجنة العلاقات الخارجية بمجلس النواب الأمريكي بأغلبية ساحقة على مشروع «قانون مهسا أميني»، الذي قدمه نواب من الحزبين، لمزيد من المراجعة وإحالته إلى قاعة مجلس النواب. ويلزم هذا المشروع في حالة الموافقة عليه الحكومة الأمريكية بمعاقبة خامنئي ومكتبه والمعينين من قِبله والمؤسسات الأخرى المرتبطة به، وكذلك إبراهيم رئيسي وأعضاء حكومته، بسبب جرائم حقوق الإنسان في إيران. كما فرضت الإدارة الأمريكية مزيدًا من العقوبات، يوضحها الجدول أدناه.

مواجهة متصاعدة في المنطقة

بعد الهجمات المتبادلة في سوريا، تبادل مندوبا إيران والولايات المتحدة رسائل الاتهام أمام مجلس الأمن، إذ وجَّه سفير إيران ومندوبها الدائم لدى منظمة الأمم المتحدة أمير سعيد إيرواني رسالة إلى الأمين العام للأمم المتحدة ورئيس مجلس الأمن، ردًّا على رسالة الولايات المتحدة ضد إيران في سوريا، وأكد أن وجود إيران في سوريا قانوني، كما حذر من أن إيران ستتخذ إجراءات حاسمة لحماية قواتها ومصالحها ومنشآتها ضد أي تهديد. من جهته، قام الجيش الأمريكي، ردًّا على الهجمات الإيرانية التي أدت إلى مقتل مقاول أمريكي، بتسليح مقاتلاته المرسلة إلى الشرق الأوسط بقنابل «خارقة للتحصينات» تزن 250 رطلًا، في إجراء جديد ينفذ لأول مرة في المنطقة لردع إيران.

كما احتجزت إيران ناقلة نفط في خليج عمان كانت ترفع علَم جُزر مارشال ومتجهة نحو الولايات المتحدة، وطالب الأسطول الخامس إيران بسرعة الإفراج عن الناقلة. ونتيجة تصاعد المواجهة والتوترات بين الجانبين، نشرت الولايات المتحدة غواصة نووية تحمل صواريخ موجهة في منطقة الخليج، دعمًا للأسطول الأمريكي، الذي يتخذ من البحرين مقرًّا له، وجاءت هذه الخطوة بعد تحذير أمريكي-إسرائيلي من أن الحرس الثوري الإيراني يحضر لهجمات بمسيرات على سفن تجارية في منطقة الخليج وبحر العرب. ولا شك أن هذه الخطوة تأتي في إطار تعزيز إستراتيجية الردع ضد إيران وحماية الملاحة البحرية في المنطقة.

وواصلت إيران من جانبها تطوير طائراتها دون طيار التي أصبحت فاعلة في إستراتيجيتها تجاه الولايات المتحدة والغرب، إذ كشف الحرس الثوري الإيراني عن الطائرة المسيرة «معراج 532»، وبثَّ مقطعًا مصورًا يظهر الطائرة دون طيار وهي تقلع من قاعدة مثبتة على سطح شاحنة صغيرة، مؤكدًا قصفها الأهداف بدقة عالية. كما أعلنت القوات البحرية الإيرانية عن منع مقاتلي القوات البحرية للجيش الإيراني طائرة تجسس أمريكية من دخول حدود البلاد يوم الأحد 02 أبريل 2023م[38].

لا تزال المواجهة هي السمة الرئيسية للعلاقات الأمريكية-الإيرانية، إذ تُواصِل الولايات المتحدة سياسة الضغط على إيران من أجل الحد من تهديداتها. ويبدو أنها تثق بإجراءاتها بشأن ردع إيران، لا سيما في ما يخص اتجاه إيران لعسكرة برنامجها النووي. كما أنها تعزز من سياسة الردع الإقليمي حتى تحافظ على وجودها وتأثيرها في المنطقة، وعدم السماح لتنامي دور الصين بعد الاتفاق السعودي-الإيراني، وتنسق جهودها تجاه إيران مع حلفائها. في الوقت نفسه فإنّ إيران تعزز قدرات المواجهة لديها، وتحاول أن توظف التحولات الإقليمية والدولية الجارية من أجل كسر العزلة، وإبطال مفعول العقوبات الأمريكية، وإبعاد الولايات المتحدة عن قيادة تكتل إقليمي لمواجهة إيران، وذلك بالمضي قدمًا في تحسين العلاقة مع السعودية ودول المنطقة.

إيران وأوروبا

يبدو أن التشنج في العلاقات بين إيران وأوروبا لا سقف له، فقد شهد شهر أبريل 2023م مزيدًا من الضغوط الأوروبية على إيران إزاء ملفات تتعلق ببرنامجها النووي وانتهاكات حقوق الإنسان، ما حدا بالأوروبيين إلى تنفيذ إجراءات عقابية هامشية، جعلت الطرفين غير متفائلين بأي نتائج إيجابية مستقبلية. وعلى الرغم من إصدار بروكسيل قرارًا بخصوص معاهدة تبادل المطلوبين بين البلدين، فإنّ طهران لا تزال مترددة بشأن تسلُّم الدبلوماسي الإيراني أسد الله أسدي مقابل إطلاق سراح المواطن البلجيكي أوليفييه فانديكاستيل.

الوكالة الدولية تعيد تركيب معدات المراقبة في المنشآت النووية الإيرانية

وبدأت الوكالة الدولية للطاقة الذرية بإعادة تركيب معدات المراقبة، إذ تشمل الكاميرات التي أزالتها سابقًا إيران في منشآتها النووية، وذلك عقب التوصل إلى اتفاق ثنائي خلال زيارة رئيس الوكالة في مطلع شهر مارس الماضي لطهران[39]. ومن المحتمل أن تنتهي الوكالة من تركيب هذه المعدّات في الأسبوع الثاني من شهر مايو[40]. وأفاد بعض التقارير بأن إيران لن تسمح للوكالة بالوصول إلى البيانات السابقة للكاميرات منذ إزالتها في شهر فبراير 2021م، ما يثير مزيدًا من الريبة والشك حول برنامج إيراني النووي.

وفي هذا الصدد أصدرت مجموعة مديري مجموعة الدول السبع المعنية بعدم الانتشار بيانًا نُشِر على كل المواقع الإلكترونية لوزارات الخارجية لهذه الدول، قالت فيه: «ما زلنا نشعر بقلق شديد من توسع إيران المستمر في أنشطتها النووية، إذ واصلت إيران تصنيع وتركيب وتشغيل الآلاف من أجهزة الطرد المركزي المتقدمة، بما يتجاوز الحدود الملزمة إياها»، مضيفة أن إيران عززت باستمرار معرفتها النووية، وزادت من مخزونها من اليورانيوم عالي التخصيب «دون أي مبرر مدني موثوق به»[41]. وأشارت المجموعة في بيانها إلى أن بإمكان إيران الآن تخصيب مواد نووية كافية لتصنيع سلاح نووي في غضون أسابيع، بل وأقل من هذه المدة، في حال ارتأت ذلك.

وأضافت: «نحن قلقون بوجه خاص من عدم إعلان إيران مسبقًا عن تغييرات]أجرتها[في إعدادات مجموعات أجهزة الطرد المركزي في محطة فوردو، بما يتوافق مع التزاماتها المتعلقة بالضمانات، وأيضًا من كشف الوكالة الدولية للطاقة الذرية لاحقًا عن وجود جزيئات اليورانيوم المخصب بنسبة تصل إلى 83,7% من اليورانيوم-235، بما لا يتفق مع مستوى التخصيب المعلن عنه»[42].

تعثر تبادل السجناء بين إيران وبلجيكا وعقوبات أوروبية جديدة على طهران

لم تُفضِ مناقشات إيران للإفراج عن الدبلوماسي الإيراني أسد الله أسدي، الذي سُجِن بتهمة الإرهاب منذ عام 2018م، إلى أي نتائج، إذ لا يزال المتحدث باسم السلطة القضائية الإيرانية مسعود ستايشي يدّعي أنّ «بلجيكا لم تطلب تبادل للسجناء، ولا نحن كذلك، بخصوص دبلوماسينا أسد الله أسدي. وهذا التبادل سيحصل قريبًا بعد]استكمال[البرتوكولات اللازمة»، وهذا ما نفته بروكسل نفيًا قاطعًا. وردّ وزير القضاء البلجيكي فانسان فان كويكنبورن، قائلًا: «هذا خبر زائف من دولة مارقة متخصصة في تزييف التصريحات. يفعلون هذا للتلاعب وإرباك مواطن بريء وعائلته»[43].

وافقت المحكمة الدستورية البلجيكية على معاهدة تبادل السجناء مع إيران في مارس الماضي، ما يعزز احتمالية الإفراج عن أسد الله أسدي مقابل الإفراج عن عامل الإغاثة البلجيكي أوليفييه فانديكاستيل المسجون في إيران[44]. وجاء قرار المحكمة بعد أيام قليلة من إعلان مجلس الاتحاد الأوروبي «فرض عقوبات على ثمانية أفراد آخرين وكيان واحد مسؤولين عن انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان في إيران»[45].

ومن هذه الكيانات شركة «آريان تل /Ariantel» الإيرانية المزودة لخدمات الهاتف المحمول، وذلك لمساهمتها في تنفيذ رقابة الحكومة الإيرانية على الاتصالات، بهدف كبح المعارضة في البلاد. وعلى أثر هذا القرار ستقطع خدمات التجول بين مشغلات الاتصالات الأوروبية و«آريان تل»، وعليه لن تتمكن شركة الاتصالات الإيرانية من الوصول إلى تكنولوجيا ولا إلى برامج الاتصالات الأوروبية عبر طرق مشروعة. الجدير بالذكر هنا أن قطاع الاتصالات الإيراني يعتمد غالبًا على التكنلوجيا الصينية. وشملت العقوبات أفرادًا، منهم نواب في البرلمان الإيراني، وأعضاء في الحرس الثوري الإيراني والمؤسسة التعاونية التابعة للحرس الثوري المسؤولة عن إدارة استثمارات الحرس الثوري وتوفير الأموال لقمع المتظاهرين. وبلغ عدد الأفراد الخاضعين للعقوبات 211 فردًا و35 كيانًا، يشملهم تجميد الأصول، وحظر السفر إلى الاتحاد الأوروبي، وحظر توفير الأموال أو الموارد الاقتصادية لهم من أوروبا.

أخيرًا، ترتبط علاقة إيران مع أوروبا والاتحاد الأوربي بإحياء الاتفاق النووي، أو ما يعرف بـ«خطة العمل الشاملة»، ومدى امتثال إيران لالتزاماتها بموجب اتفاقية الضمانات الشاملة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وتبقى احتمالية إحياء الاتفاق النووي ضئيلة جدًّا في شهر مايو، ما يدفع العلاقات إلى مزيد من التدهور.

المراجع والمصادر

(1) فرارو 4 سؤال درباره برکناری وزیر صمت، (11 اردیبهشت 1402هـ.ش)، تاریخ الاطلاع: 03 مایو 2023م، https://bit.ly/3nUf6w8
(2) فاطمی امین چه سرنخی درباره مافیای خودرو به ما داد؟(13 اردیبهشت 1402هـ.ش)، تاریخ الاطلاع: 03 مایو 2023م، https://bit.ly/3VSc5ce
(3) صناعة السيارات في إيران.. فساد عارم وسيطرة أبناء الكبار! (12 مايو 2020م)، تاريخ الاطلاع: 03 مايو 2023م، https://bit.ly/3VRqXaM
(4) خبرآنلاین، رهبرانقلاب: کیفیت خودروهای داخلی خوب نیست،مردم نأراضی‌اند وحق با مردم است، (10 بهمن 1400هـ.ش)، تاریخ الاطلاع: 04 مایو 2023م، https://bit.ly/3Bfm3L1
(5) إيران إنترناشيونال، مسؤول في شرطة إيران: فارق الجودة بين السيارات المحلية والمعيار العالمي.. «شاسع»، (18 أبريل 2023م)، تاريخ الاطلاع: 05 مايو 2023م، https://bit.ly/3NZxQVq
(6) خبرگزاری جمهوری إسلامی، بررسی روابط ایران وعربستان در هشت سال دولت خاتمی (2)، 15 مرداد 1384، دخول: 30 أبريل 2023م، https://bit.ly/3LHqljf
(7) Trading Economics , UN Comtrade Database. "Saudi Arabia Exports to Iran", Accessed: 3 May 2023, https://bit.ly/3B2ITWo
(8) Trading Economics , UN Comtrade Database."Saudi Arabia Imports from Iran", Accessed: 3 May 2023, https://bit.ly/3HKgVSM
(9) «سي إن إن عربية»، الأسطول الأمريكي الخامس: الحرس الثوري الإيراني يستولي على ناقلة نفط بمضيق هرمز، 03 مايو 2023م (تاريخ الاطلاع: 10 مايو 2023م)، https://bit.ly/3nLTXEa
(10) Maziar Motamedi, «Why Did Iran Seize a US-bound Oil tanker in the Gulf of Oman?,» Al Jazeera, April 29, 2023, accessed May 3, 2023, https://bit.ly/44Q63wT
(11) «US confiscates Iran Oil Cargo on Tanker Amid Tehran Tensions,» Reuters, April 29, 2023, accessed May 3, 2023, https://bit.ly/44NEsfB
(12) «Azerbaijan Expels Four Iranian Embassy Employees Amid Souring Relations,» Radio Free Europe, April 06, 2023, accessed May 3, 2023, https://bit.ly/3BwgHeR
(13) «Iran Hosts Armenian Security Chief Amid Unabating Tension With Azerbaijan,» Amwaj Media, April 12, 2023, accessed May 3, 2023, https://bit.ly/41nur5S
(14) Raffi Berg, «Iran Says Drone Attack on Military Site in Isfahan Was Thwarted,» BBC, January 30, 2023, accessed May 3, 2023, https://bit.ly/41nQOrZ
(15) ناس نيوز، تقرير: هذه أسباب «الارتباك الصدري» في التعامل مع جماعة «أصحاب القضية»، 15 أبريل 2023م (تاريخ الاطلاع: 01 مايو 2023م)، https://bit.ly/3VkeZpO
(16) تغريدة لمقتدى الصدر في حسابه الشخصي في تويتر بتاريخ 14 أبريل 2023م، (تاريخ الاطلاع: 01 مايو 2023م). https://bit.ly/44btXCJ
(17) تجميد التيار الصدري.. جماعة أصحاب القضية تغضب الصدر بوصفه المهدي المنتظر، يوتيوب، 14 أبريل 2023م (تاريخ الاطلاع: 30 أبريل 2023م)، https://bit.ly/41NzcqD
(18) وثيقة رسمية نُشرت بتاريخ 29 أبريل 2023م في الصفحة الرسمية لوزير مقتدى الصدر على موقع «فيسبوك» (تاريخ الاطلاع: 01 مايو 2023م)، https://bit.ly/3B0bqfj
(19) رصانة، التيار الصدري و«أصحاب القضية».. أسباب الخلاف ودلالاته، 17 أبريل 2023م (تاريخ الاطلاع: 25 أبريل 2023م)، https://bit.ly/3LEnwk9
(20) إندبندنت عربية، لقاء نادر بين وزيرَي الخارجية السعودي والإيراني في بكين، 06 أبريل 2023م، تاريخ الاطلاع: 05 مايو 2023م، https://bit.ly/3LvigOt
(21) العربي الجديد، وزيرا خارجية السعودية وإيران يبحثان «الخطوات المقبلة» في اتفاق استئناف العَلاقات، 20 أبريل 2023م، تاريخ الاطلاع: 04 مايو 2023م، https://bit.ly/3VyslPo
(22) العربي الجديد، وزير الخارجية الإيراني يبحث في عُمان توقيت زيارة بن طارق لطهران، 25 أبريل 2023م، تاريخ الاطلاع: 04 مايو 2023م، https://bit.ly/3nmRjEV
(23) وكالة أيسنا، أحمد دستمالجيان: النهج العقلاني يحكم السياسة الخارجية للسعودية في المنطقة، 03 مايو 2023م، تاريخ الاطلاع: 05 مايو 2023م، https://bit.ly/3HSs97V
(24) وكالة إيلنا، السعودية تبحث عن تهدئة في المنطقة لا صداقة وحميمية، 24 أبريل 2023م، تاريخ الاطلاع: 08 مايو 2023م، https://bit.ly/3M4iFZK
(25) وكالة الأنباء الإيرانية (إيرنا)، السفير السعودي يشارك في مراسم الاحتفال بعيد الجيش الإيراني في موسكو، 29 أبريل 2023م، تاريخ الاطلاع: 07 مايو 2023م، https://bit.ly/3plyUZo
(26) موقع شفقنا، القائم بأعمال السفارة الإيرانية يُشيد بتعاون السعودية في إجلاء الرعايا الإيرانيين من السودان، 30 أبريل 2023م، تاريخ الاطلاع: 08 مايو 2023م، https://bit.ly/3AFwdV2

(27) وكالـة أنبـاء فـارس، إيـران والعـراق يتفقـان علـى البـدء في إنشـاء خـط سـكة حديـد شـلمجة-البصرة، (05 أبريـل 2023م)، تاريـخ الاطـلاع: 30 أبريـل 2023م، https://bit.ly/41RqSWK

(28) رسـالت، آيـت الله سـيد ابراهيـم رئيسـى در نشسـت خـبرى با عبـد اللطيـف رشـيد، رئيـس جمهـور عـراق: نسـبت بـه حقابـه ايـران وذخايـر آبى منطقـه تاكيـد داريـم، (10 اردىبهشـت 1402)، تاريـخ الاطـلاع: 30 أبريـل 2023م، https://bit.ly/3niIiwt

(29) بايكـه خـبرى توليـد اقتصـاد، آل اسـحاق خـبرداد: رشـد 20 درصـدى تجـارت ايـران وعـراق در سـال 1401، (12 فروردين، 1402)، تاريـخ الاطـلاع: 30 أبريـل 2023م، https://bit.ly/3HuiQLc

(30) خبرگزارى دانشجويان ايران، اهداف سفر وزير خارجه عربستان به سوريه، (29 فروردين 1402هـ.ش)، تاريخ الاطلاع: 30 أبريل 2023م، https://bit.ly/3L7BCdy

(31) فرارو، درگيرى ايران واسرائيل در سوريه چگونه خواهد بود؟، (12 أرديبهشت 1402هـ.ش)، تاريخ الاطلاع: 01 مايو 2023م، https://bit.ly/426i9zI

(32) إندبندنـت عربيـة، الخارجيـة السـعودية: أجـواء تفاؤليـة وإيجابيـة سـادت النقاشـات في صنعـاء، (15 أبريـل 2023م) تاريـخ الاطـلاع: 02 مايـو 2023م. https://bit.ly/3B3Z7hK

(33) صـوت ألمانيـا، المبعـوث الأمـمي لليمـن يشـيد بمفاوضـات السـعودية والحوثيـين، (11 أبريـل 2023م) تاريـخ الاطـلاع: 01 مايـو 2023م. https://bit.ly/44xZyhT

(34) العربيـة، التعـاون الخليـجي يرحـب بتبـادل أسـرى اليمـن.. ويشـيد بوسـاطة السـعودية وعمـان، (14 أبريـل 2023م) تاريـخ الاطـلاع: 02 مايـو 2023م. https://bit.ly/3M2rzXz

(35) اليـوم، اليمـن يشـيد بجهـود المملكـة المسـتمرة لإحيـاء مسـار السـلام وإنهـاء معانـاة اليمنيـين، (16 أبريـل 2023م) تاريـخ الاطـلاع: 03 مايـو 2023م. https://bit.ly/3nDV2hk

(36) وكالـة إيرنـا، تلاش هـاى دولـت نتيجـه داد/آمريـكا بايـد طـى 2 سـال خسـارات وارده بـه ايـران را جـبران كنـد، (11 فروردين 1402هـ ش)، تاريـخ الاطـلاع: 30 أبريـل 2023م، https://bit.ly/42YeTHW

(37) وكالـة إيرنـا، ادعـاى رسـانه آمريكايـى: دولـت بايـدن در پى توافـق موقـت بـا ايـران اسـت، (14 فروردين 1402 هـ ش)، تاريـخ الاطـلاع: 30 أبريـل 2023م، https://bit.ly/3U2RP6J

(38) وكالـة تسـنيم، شناسـايى واخطـار نيـروى دريايـى ارتـش بـه هواپيمـاى جاسوسـى آمريـكا،(13 فروردين 1402هـ ش)، تاريـخ الاطـلاع: 30 أبريـل 2023م، https://bit.ly/3ZPv6wp

(39) Kelsey Davenport, «Iran Agrees to Increase Nuclear Transparency,» Arms Control Today, April 2023, accessed May 12, 2023, https://bit.ly/3M84Auf

(40) Laurence Norman, Twitter thread, May 2, 2023, 1.44 pm, accessed May 12, 2023, https://bit.ly/3LM3tPN.

(41) «Statement of the G7 Non-Proliferation Directors Group,» Ministry of Foreign Affirs of Japan, April 17, 2023, accessed May 12, 2023, https://bit.ly/3poOZh9

(42) Ibid.

(43) Tim Stickings, «Iran Upholds Death sentence for German Dual Citizen,» The National, April 26, 2023, accessed May 12, 2023, https://bit.ly/3M8rJgl

(44) «Belgium Is Looking Into Iran's Request to Free Jailed Diplomat in Swap,» Reuters, April 27, 2023, accessed May 1, 2023, https://bit.ly/3pluCRV

(45) "Iran: Council Sanctions Eight Additional Individuals and One Entity Over Human Rights Violations,» Council of the EU, April 24, 2023, accessed May 1, 2023, https://bit.ly/3B4nkEV

تقرير الحالة الإيرانية

أبريل 2023

تقرير الحالة الإيرانية

أبريل 2023

WWW.RASANAH-IIIS.ORG